محاكمة عمر مكرم

رواية خيالية

بقلم

محمد عرموش

محاكمة عمر مكرم

رواية خيالية

بقلم

محمد عرموش

محكمة

صاح الحاجب بصوتٍ مرتفع

– محكمة

فانتبه الجميع واعتدلوا في جلستهم ، واستعدوا لدخول القاضي والمستشارين

وكان المتهم هو السيد عمر مكرم نقيب الأشراف في زمانه ، والذي كان يجلس في سكون وينظر بابتسام وإشفاق إلي الحاضرين ، فهو يعلم أنها محكمة خيالية لا وجود لها في الواقع

وإنما تحدث في مخيلة بعض المصريين في العصور الحديثة والذين كانوا مندهشين من عدم توليه حكم مصر –لكونه مصريًا– بنفسه عندما أُتيحت له الفرصة لذلك من وجهة نظرهم وقام بتسليم السلطة لمحمد علي باشا وهو ليس مصري

وكان من بين الحاضرين عدد من المؤرخين والمفكرين والرحالة والأدباء والمثقفين من المصريين وغير المصريين الذين تم استدعائهم كشهود ، فالمحكمة كما ذكرنا منعقدة في الخيال ، وفي الخيال يمكنك أن تلتقي بمن تريد من الأشخاص المشهورين عبر التاريخ وتتحدث معهم كما يروق لك وبأي لغة تريدها فأنت في الخيال يمكنك التحدث بأي لغة كما يمكنك استدعاء من تحتاج إليهم من المترجمين

وبدأ القاضي الحديث مخاطبًا الإدعاء قائلًا :

– فليقرأ الإدعاء بيان الاتهام علي المتهم والحاضرين

فقرأ الإدعاء

– إن المتهم المدعو السيد / عمر مكرم بن حسين السيوطي ، المولود في أسيوط إحدى محافظات مصر سنة ١١٦٨ هـ، والذي تعلم في الأزهر الشريف. والذي تولي نقابة الأشراف في مصر ، لم يتول حكم مصر بعد الإطاحة بخورشيد باشا الوالي العثماني في مايو سنة ١٨٠٥ وقام بتسليم السلطة لمحمد علي باشا

فقال القاضي للمتهم :

– ما ردك علي الاتهام ؟

فتعجب السيد عمر وقال

– وهل الاتهام هو عدم تولي حكم مصر ؟– – – لا أفهم ، فهل وصلني تقليد الولاية من السلطان العثماني وامتنعت ؟

ففهم القاضي والحاضرون أن السيد عمر لم يستوعب جيدًا بيان الاتهام ، ففكر القاضي قليلًا ثم سأل السيد عمر سؤال مباشر لا يحتمل التأويل كي ينهي هذه الفقرة من المحاكمة

– هل حدث أن توجهت مع الشيخ الشرقاوي شيخ الأزهر وغيره من العلماء إلي محمد علي باشا وطلبتم منه ،أن يتولي حكم مصر ؟

– نعم قد حدث ذلك

فابتسم القاضي كما لو كان قد حقق انتصارًا كبيرًا في المناقشة ثم قال

– حسنًا لقد أقر المتهم فليتكلم الدفاع

فقال الدفاع

– لم يقر السيد عمر بما جاء في بيان الاتهام وإنما أكّد فقط وقوع حدث تاريخي معروف ، ومع ذلك أرجو أن يشهد بذلك أحد الشهود من المؤرخين الحاضرين

فطلب القاضي من الشهود الكلام علي أن يدلي كل منهم بشهادته حول هذا الحدث

الدفاع يطلب شهادة الشهود

قال الشاهد الأول من المؤرخين

– في البداية يجب التأكبد علي أن ثورة الشعب بقيادة السيد عمر مكرم ضد الوالي العثماني خورشيد باشا كانت رابع ثورة قام بها الشعب في تاريخ مصر الحديث في فترة من الزمن لا تتجاوز تسع سنوات ، فالثورة الأولي قاوم بها الجنرال نابليون بونابرت ومعروفة بثورة القاهرة الأولي في عهد الحملة الفرنسية ، والثورة الثانية قام بها ضد الجنرال كليبر خليفة بونابرت ، والثالثة قام بها في وجه المماليك بقيادة عثمان بك البرديسي ، والرابعة في وجه الوالي العثماني خورشيد باشا ، كل ذلك يدل علي مبلغ حيوية الشعب في تلك الحقبة من الزمن

وإذا كانت أنظار الشعب قد اتجهت في تلك الآونة إلي محمد علي وأجمعت آراء زعمائه علي تقليده سلطة الحكم فما ذلك إلا لأن محمد علي قد دعا إلي مبادئ الحرية وأعلن في كل لحظة دفاعه عن حقوق الشعب ومصالحه ونادي بأن عِلّة المحن التي حلّت بالبلاد راجعة إلي سوء سياسة الولاة وعدم وجود أي رقابة علي الحكومة ، واعتقدوا أنهم سيتمكنون من مراقبة ومراجعة محمد علي في أي قرار قد يتخذه ضد مصالح الشعب ، فقد أخبرهم من قبل أن عدم وجود رقابة علي الحكومة هو سبب كل الأزمات التي تمر بها البلاد ، إذن اعتقدوا وأيقنوا أنه حاكم يتقبل الرقابة الشعبية أو علي الأقل هكذا يبدو ، فاستمرت الثورة علي

خورشيد باشا ومحاصرته بالقلعة ومحاربته ، وظلت الحرب بين الشعب والوالي سجالًا إلي أن جاء الفرج يوم ٩ يوليو سنة ١٨٠٥ الموافق ١١ ربيع الثاني سنة ١٢٢٠ حيث جاء القاهرة من الأستانة رسول يحمل فرمانًا يتضمن الخطاب لمحمد علي باشا (والي جدة سابقًا) بتثبيته واليًا علي مصر حيث رضي بذلك العلماء والرعية وأن خورشيد باشا معزول عن ولاية مصر

فبطل الضرب من القلعة ، وأبطل الثوار الضرب من الجبل ، مع استمرار الحصار وبقاء المتاريس ومرابطة الثوار بتعليمات من السيد عمر مكرم إلي أن أذعن خورشيد باشا وسلم القلعة يوم الأثنين ٥ أغسطس سنة ١٨٠٥ ونزل منها ثم رحل عن البلاد ، فكان آخر والي عثماني حكم مصر بإرادة الأستانة وأوامرها

وبذلك توجت الثورة بفوز إرادة الشعب ، واستقر الحكم لمن اختاره نواب الشعب وليًا للأمر ، ولله عاقبة الأمور

فسأل القاضي الشاهد الثاني :

– فماذا كان أثر ذلك علي الجميع ؟

– لقد فرح الشعب لانتصار إرادته ، ولكن كان لوصول محمد علي للحكم بهذا الأسلوب أثر علي مكانته لدي الباب العالي فلم يكن تعيينه برغبة السلطان وإرادته فولّد ذلك مشاعر سلبيه تجاهه ، ورضي بالأمر الواقع مع تحيّن الفرصة لعزله في الوقت المناسب ، وقد تزامن تعيين محمد علي مع إرسال قوة بحرية عثمانية ضخمة بقيادة قبطان١ باشا لتراقب الأمور في مصر

فقال القاضي :

– وفي رأيك لماذا لم يتول السيد عمر مكرم بنفسه الحكم ؟

– الإجابة تتطلب أن نفهم طبيعة المجتمع المسلم في ذلك الوقت في مصر وفي غيرها من بلاد المسلمين ، فلم تكن هناك قومية أخري خلاف القومية الإسلامية ولم تكن هناك نعرات تطالب بالحكم المستقل فقد كان المهم بالنسبة للجميع هو أن يكون الحاكم مسلم عادل وأن يحكم بشرع الله سبحانه وتعالي وأن لا يكون خارج عن الخلافة ، فيجب أن يقره خليفة المسلمين ويوافق علي تعيينه

ويمكن للدكتور جمال حمدان شرح هذه النقطة بأسلوب أفضل وهو أحد الشهود الحاضرين

فطلب القاضي من د جمال الكلام فقال :

---

١ هو عبد الله رامز باشا – نقلًا عن كتاب عصر محمد علي- تأليف المؤرخ عبد الرحمن الرافعي -

السيولة السياسية في العالم الإسلامي

– هذه الظاهرة التي أطلقت عليها مصطلح "السيولة السياسية في العالم الإسلامي"، فرغم أن مصر ستفقد استقلالها مرات طوالًا في العصور الوسطي لإمبراطوريات أو خلافات واسعة ، فكثيرًا ما سنجابه بها تتحرك في الميدان الدولي كقوة لها وزنها الخاص ، ولا ينقصها الحكم الذاتي ، أو قد تفقد استقلالها لأسرة حاكمة أجنبية ، ولكنها من داخل تلك الأسرة تتصرف كدولة مستقلة دولة داخل الدولة كما قد نقول وتبرز فيها من جديد خصائص شخصيتها الاستراتيجية الكامنة ولا مفر لنا لهذا من أن نعد مسألة السيادة أو التبعية في تاريخ مصر الإسلامية مسألة نسبية أو خاصة تستلزم الاستدراك أو التحفظ في الحكم . والواقع أن العصر الإسلامي الوسيط عمومًا يمتاز سياسيًا بخاصية فريدة ، بدونها قد نخطئ فهم الخريطة السياسية كلها ، تلك هي " السيولة السياسية " غير العادية فلقد كان العصر عصر الدين ، عصر القومية الدينية ، وكان الإسلام هو العقيدة والعصبية ، والجنس والجنسية ، والوطن والوطنية جميعًا ، وكان روح العصر أن ينتقل المسلمون بحرية وبلا قيود داخل دار الإسلام أو الكومونولث الإسلامي ، كذلك غلبت فكرة الوطن المحلي علي الوطن الإقليمي فكان المسلم يُنسب إلي بلدته أكثر مما ينسب إلي بلده ، فيُقال البغدادي ، أو البصري أو السامرائي ولا يُقال العراقي ، ويقال الدمشقي أو الحلبي أو الطرابلسي ، أو المقدسي ولا يقال السوري ، والقاهري أو السكندري لا المصري ، والقابسي ، الوهراني ، والفاسي ، لا المغربي وهكذا

أما من الناحية السياسية فلم تكن الوحدات الجغرافية الإقليمية بنواتها الطبيعية المحددة ، ولا كانت فكرة الوطن والوطنية بمعني القومية الحديث والولاء الضيق ، ظاهرة متبلورة أو جامدة ، بل كانت غير واضحة متميعة داخل فكرة الوطن الإسلامي الكبير ومتداخلة معها بصورة شبه هلامية ، بالتالي كان العالم الإسلامي وعاءًا ضخمًا أو هيكلًا أخيرًا تقوم فيه الدول المختلفة وتتعدد ، وتتنافس وتتصارع ، ولكنهًا أساسًا تقوم علي أصل أو أساس شخصي أو أسري بحت – أي حكومة عائلة بعينها– أو حاكم بعينه في الاعتبار الأول ، ولقد تستقر علي نواة إقليم جغرافي كامل ، أو محدد بعينه أو أكثر ولكنها ممكن دائمًا أن تنتقل أو تتمدد إلي أيما أبعاد أقليمية جغرافية يستطيع أن تصل إليها نفس تلك الأسرة الحاكمة بلا تحديد سوي قوتها السياسية وطاقتها التوسعية ، وبلا أي عائق أو حرج قومي ما بقيت في إطار الوطن الإسلامي الكبير نفسه

بعبارة أخري للدول السياسية الإسلامية أبعاد أو مستويات ثلاثة تتداخل وتترجرج بسهولة وبلا تحديد واضح فهي علي المستوي القاعدي حكومات شخصية ، ودول شخصية ، وإمبراطوريات شخصية ابتداء وانتهاء ،

وهي علي المستوي الجغرافي لا ترتبط بنواة إقليمية إلا عشوائيًا وكما اتفق ، وهي علي المستوي الأعلي والنهائي لا ترتبط إلا بحدود العالم الإسلامي الكبير نفسه ، أخيرًا إنها باختصار شديد دول شخصية لا جغرافية

من هنا كان الحكام يتحركون من قطر إلي قطر أو يفتحون أو يضمون قطرًا من قطر دون حساسيات إقليمية أو قومية حادة ودون أي مدلول أو محمول استعماري . الاستثناء الوحيد – وبعنف وضراوة عند ذلك – كان في حالة الكفار من وثنيين أو غير مسلمين كالتتار والصليبيين ويبدو أن الظاهرة نفسها وبرمتها كانت تسود داخل أوروبا المسيحية المعاصرة حيث كان الجرمان يحكمون في إيطاليا أو إنجلترا ، أو الفرنسيون في ألمانيا ، أو الإسبان في هولندا ... إلخ

ليس هذا فحسب ، الأكثر منه ، وما قد يبدو لنا اليوم الأغرب ، أن هذه الدول ، تمامًا مثلما سلم البطالسة أنفسهم من قبل للرومان ، كثيرًا ما كانت تسلم نفسها بنفسها لبعضها البعض ، ربما بكثير من الصراع السياسي والصدام العسكري ، ولكن بغير حساسيات قومية حادة تستثار أو تتراكم ، وبلا نعرات إقليمية تُثلم أو تُمتهن ، وإنما الأقوي والأقدر علي المحافظة علي الإسلام والعصبية الإسلامية في وجه الخطر الأجنبي ، أي الكفار "كالتتار والصليبيين" هو ببساطة الذي يُدال إليه وربما يُستدعي استدعاء من جانب المُدال منه لكي يقوم بالمهمة المقدسة التي تعلو علي الطرفين جميعًا)[٢]

الاستقلال في المصطلح الإسلامي

فقال القاضي

– ولكن في ظل هذه الظاهرة التي تسميها السيولة السياسية ، كيف أسس أحمد بن طولون ومن بعده الإخشيد ثم بعد ذلك صلاح الدين الأيوبي والمماليك دولهم المستقلة في مصر ؟

– هذا ما كتب عنه د محمود الحويري في كتابه الممتع مصر في العصور الوسطي

فطلب القاضي من د الحويري الكلام فقال :

– الواقع أن الاستقلال في المصطلح الإسلامي يختلف عما نفهمه في الوقت الحاضر من تحقيق السيادة الخارجية ، بمعني ألا يكون علي الدولة نفوذ غير نفوذ أبناءها ، وأن هذا الاستقلال لا يشوبه أي تدخل في شئون الدولة الداخلية أو أي قيد علي مكانتها في المجتمع الدولي ، أما في العصور الوسطي ، فإن العالم

---

٢ نقلًا عن كتاب مختارات (٣) من شخصية مصر للدكتور جمال حمدان - الفصل الثاني – شخصية مصر السياسية - مكتبة مدبولي

الإسلامي كان يؤلف وحدة روحية ووحدة سياسية برئاسة الخليفة إمام المسلمين ، وكان الناس لا يعترفون بحكم لا يعترف به خليفة ، ولا ينظرون إلي من يغفل أمر الخلافة إلا نظرتهم إلي الخوارج الذين يشذون عن رأي الجماعة ، وللوالي أن يعطي نفسه من السلطات الداخلية ما طاب له ، وله أن يورث الحكم لأولاده علي الصورة التي يراها ، وليس عليه إلا أن يعترف بالخليفة إماماً للمسلمين ويعترف به الخليفة حاكماً شرعياً علي البلاد التي يحوزها ، ومن هنا ينبغي أن نضع في الاعتبار أنه لم يكن من الممكن أن يستقل أحمد بن طولون بمصر نهائياً عن الخلافة العباسية – – – وبمعني آخر كان ظهور الدولة الطولونية في مصر يمثل انتقالاً من عصر التبعية المطلقة إلي عصر الاستقلال بالصورة التي عرفناها – ومن ثم لم يعد للخليفة العباسي أي نفوذ سياسي في مصر فيما عدا أنها اكتفت بذكر اسمه في الخطبة ونقشه علي السكة ، كما دأبت مصر علي إرسال جزء من الخراج إلي بغداد عن طواعية ، تعبيراً عن انتماءها الديني للإسلام الذي يجسده الخليفة من ناحية ، وكدليل ارتباط تقوم عليه وحدة المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها كانت جميع الدول المستقلة في العالم الإسلامي تحرص عليه من ناحية أخري

قال الإدعاء :

– معني كل هذا مما فهمته أن الشعب المصري لم يكن يعنيه من الذي يحكم مصر منذ أن تم فتحها طالما أنه مسلم ويحكم بالشريعة ومعين من خليفة المسلمين أو علي الأقل أقره علي ذلك

قال الدفاع

– في الحقيقة ليس الشعب المصري فقط بل الأمة كلها ، وكان أي شخص يمكنه أن يتحرك من بلد إلي بلد آخر في بلاد الإسلام دون أن يشعر بأي حرج أو حاجة إلي إذن خاص من أي جهة

– كما يحدث حالياً في الاتحاد الأوروبي ؟

– بكل تأكيد ومع ذلك فقد كان يتفوق علي الاتحاد الأوربي بأمور كثيرة فليس فقط عملة واحدة وسياسة خارجية واحدة وعدم وجود تأشيرات بين الدول بل إن الأمة الإسلامية كانت لغة واحدة وشريعة وقوانين واحدة وتتميز بوجود حق لابن السبيل وهو المسلم الغريب عن وطنه كما أكد هذا المعني الدكتور حسين مؤنس في معرض حديثه عن رحلات ابن بطوطة

رحلات ابن بطوطة ووحدة الأمة

فطلب القاضي من د حسين الكلام وسأله كيف استطاع ابن بطوطة أن يقوم بهذه الرحلات الطويلة وهو لم يكن بتاجر يبيع ويشتري ويسد نفقات الرحلة علي الطريق ؟ فقال :

– الجواب علي هذا السؤال يكشف عن ناحية من أجمل نواحي الحضارة الإسلامية ، وهي ناحية ترابط الأمة وتآخيها وتعاون أفرادها بعضهم مع بعض ، واجتهادهم في المحافظة علي وحدة أمتهم وسلامة دار الإسلام ، ذلك أنه كان هناك دائماً عالمان إسلاميان : عالم السياسة ، وكله خلافات وحروب ومكايد ، وعالم الأمة نفسها ، وهي وحدة متماسكة مترابطة كما ذكرنا – – فهذا الرجل قطع العالم الإسلامي كله من المغرب إلي اندونيسيا – – دون أن يشعر أنه خرج من بلده أو فارق أهله ووجد في كل مكان من يستقبله ويؤويه ويقدم إليه الطعام ، لا علي سبيل التكرم والتفضل بل لأنه كان هناك تنظيم محكم وضعته الأمة وقامت علي رعايته وتنفيذه دون تدخل الدولة – – وقد فعلت الأمة ذلك تنفيذاً لما نص عليه القرآن الكريم مرة بعد مرة من رعاية ابن السبيل وإكرامه وإطعامه ، وابن السبيل هو المسلم الغريب عن وطنه – – وقد أحصيت ست آيات علي الأقل في القرآن الكريم أوصي الله سبحانه فيها المسلمين بابن السبيل ، وجعل له نصيباً في أموال الناس – – لهذا حرصت الأمة وهي القيمة الحقيقية علي الدين علي تنفيذ هذا التوجيه القرآني العظيم ، فأقامت الزوايا والربط ودور الضيافة في كل مكان ورحلة ابن بطوطة أكبر دليل علي ذلك

شهادة الجبرتي

قال الإدعاء :

– أظن أننا ابتعدنا إلي حد ما عن موضوع المحكمة لذلك أطلب من عدالة المحكمة الاستماع إلي شهادة الشيخ الجبرتي

فطلب القاضي من الشيخ عبد الرحمن الجبرتي الكلام وكان يحمل معه نسخة من كتابه فقال :

– لقد وصفت لقاء المشايخ بمحمد علي في كتابي عجائب الآثار حيث كتبت ما يلي :

فلما أصبحوا يوم الاثنين، اجتمعوا ببيت القاضي وكذلك اجتمع الكثير من العامة فمنعوهم من الدخول إلى بيت القاضي وقفلوا بابيه وحضر إليهم أيضاً سعيد آغا والجماعة، وركب الجميع وذهبوا إلى محمد علي وقالوا له أنا لا نريد هذا الباشا حاكماً علينا ولا بد من عزله من الولاية

فقال ومن تريدونه يكون والياً

قالوا له لا نرضى إلا بك وتكون والياً علينا بشروطنا لما نتوسمه فيك من العدالة والخير

فامتنع أولاً، ثم رضي وأحضروا له كركاً وعليه قفطان، وقام إليه السيد عمر والشيخ الشرقاوي فألبساه له وذلك وقت العصر ونادوا بذلك في تلك الليلة في المدينة وأرسلوا إلى أحمد خورشيد باشا الخبر بذلك، فقال إني مولي من طرف السلطان فلا أُعزل بأمر الفلاحين

قال الإدعاء

– يتضح من رواية الجبرتي أن خورشيد باشا قد رفض مطالب الشعب بل وتحدي إرادته مما أثار غضب العلماء

فقال أحد المؤرخين مستكملًا ما بدأه الجبرتي

– فقرروا خلعه بالقوة واستعدوا لحصار القلعة تمهيداً لاقتحامها

فقال الإدعاء

– وهكذا اندلعت الثورة التي كان يخطط لها محمد علي باشا ويترقبها بشغف الشعب

وتابع المؤرخ الكلام

– وأخذ الوالي يحصن القلعة ويتزود من الميرة والذخيرة ويستعد للقتال لإخضاع المدينة وإخماد الثورة، وأخذ زعماء الشعب يعدون الوسائل لإجبار خورشيد باشا على التسليم، فدعوا الأهالي إلى حمل السلاح واحتشد الثائرون في ميدان الأزبكية حتى ملئوه، واعتزم الزعماء أن يعيدوا إبلاغ الوالي قرارهم ويطلبوا إليه احترامه منعا للفتنة وحقنا للدماء. فبعثوا برسالة إلى عمر بك وصالح قوش وهم من رجال الوالي يذكرون فيها " ما اجتمع عليه رأي الجمهور من عزل الباشا وأنه لا ينبغي مخالفتهم لما يترتب على ذلك من الفساد العظيم وخراب الإقليم ، فأرسل عمر بك وزميله يطلبان سندا شرعيا ومثبتا لعزله، فاجتمع الزعماء في يوم الخميس ١٦ مايو ١٨٠٥ م ١٦ صفر ١٢٢٠ هـ " بدار المحكمة " بيت القاضي وحرروا محضرا في شكل سؤال وجواب على نحو الفتاوى التي كانت تصدر بخلع السلاطين في الآستانة ووقعوا على المحضر، وقد جاء بالمحضر :

" أن للشعوب طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية الحق في أن يقيموا الولاة ولهم أن يعزلوهم إذا انحرفوا عن سنن العدل وساروا بالظلم؛ لأن الحكام الظالمين خارجون على الشريعة."

واستمر الوالي على عناده فأخذ السيد عمر مكرم يحرض الناس على القتال ولبى الأهالي الدعوة متطوعين حاملين ما وصلت إليهم أيديهم من الأسلحة والعصي، وأقاموا المتاريس والاستحكامات بالقرب من القلعة ووقفوا بها ، وحمل السلاح كل قادر على حمله وخلت مخازن الأسلحة مما فيها من آلات الكفاح .واشتركت جميع طوائف الشعب ، على اختلاف أعمارهم ومراكزهم، وبلغ عدد الثوار ٤٠ ألفا حاملين الأسلحة والعصي وكان الفقراء من العامة يبيعون ، ملابسهم أو يستدينون ويشترون الأسلحة.

وأرسل خورشيد باشا صالح قوش إلى القاضي فشق طريقه إليه بصعوبة وسط الحشود الغاضبة محاولاً التخفي بقدر الإمكان لتفادي بطش الثوار به والتقي به وخاطبه قائلاً :

إن الباشا يطلب الرواتب المتأخرة لجنوده وبقاءه في القلعة ليس فيه ضرر على الرعية،

فأجابه القاضي :

قل للباشا : إن إقامتكم بالقلعة هي عين الضرر فإنه حضر يوم تاريخه نحو الأربعين ألف نفس بالمحكمة طالبين نزولكم أو محاربتكم، فلا يمكننا منع قيام هذا الجمهور وقل له أيضاً أن هذا آخر المراسلات بيننا وبينكم والسلام

ويحاول خورشيد باشا مرة أخري بعد فشل مهمة صالح قوش ، ويرسل عمر بك أحد مستشاريه ليلتقي بقائد الثورة السيد عمر مكرم الذي أعطاه الأمان من الثوار ليتمكن من الحضور إليه ، ويلتقي الرجلان ويدور بينهما الحوار التالي :

قال عمر بك :

يقول خورشيد باشا " كيف تعزلون من ولاه السلطان عليكم وقد قال الله تعالى أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنْكُمْ

فأجابه عمر مكرم على الفور :

أولو الأمر هم العلماء وحملة الشريعة والسلطان العادل "وهذا رجل ظالم وقد جرت العادة من قديم الزمان أن أهل البلد يعزلون الولاة، وهذا شيء مألوف من زمان حتى الخليفة والسلطان إذا سار في الناس بالجور فإنهم يعزلونه ويخلعونه

" قال عمر بك : تحاصروننا وتمنعون عنا الماء والأكل وتقاتلوننا؟ أنحن كفرة حتى تفعلوا معنا ذلك؟

قال عمر مكرم : قد أفتى العلماء والقاضي بجواز قتالكم ومحاربتكم لأنكم عصاة

قال الدفاع

– إذن فإن هذه الثورة لم تكن مهزومة أمام التفسير القائل بطاعة أولي الأمر، لقد كانت ثورة تملك روحا منتصرة .لأن عمر مكرم زعيم الثورة قد حسم المسألة بكلمات بسيطة حول إن أولي الأمر هم العلماء ، وحملة الشريعة والسلطان العادل وأن من حق الأمة أن تعزل الحكام الظالمين " وليس الكافرين فقط " وأن ذلك الحق يطال الوالي والخليفة والسلطان، ثم إن السيد عمر مكرم قد حسم قضية جواز قتال الحكام الظالمين .حين رد على عمر بك قائلا " لقد أفتى العلماء بجواز قتالكم ومحاربتكم لأنكم عصاة." وإذا كان

هذا الوعي الفذ يعبر عن روح الثورة، فإنه أيضا يعبر عن روح العصر الذي سادت فيه هذه المفاهيم وعن نوعية علماء الدين الذين كانوا يقودونه،

وتابع المؤرخ كلامه

–ولقد أيقن خورشيد باشا بعد عودة رسله برد زعماء الشعب أن القضاء علي هذه الثورة لن يكون سهلاً وخاصة أنها بقيادة العلماء ويقف خلفها محمد علي بكل ثقله أو هكذا كان يعتقد الوالي المحاصر في القلعة ،

وهنا تتضح عبقرية محمد علي باشا التي تتمثل في لعبه الدور المزدوج للمشارك في الأحداث والمتفرج عليها ، فكمشارك وفاعل ، كان يحرك ويتآمر ويغير من سيناريو الأحداث ، وكمتفرج كان يترك المشاركين يمزق بعضهم بعضاً ليستفيد من ذلك في الوقت المناسب ، وقد ترك محمد علي للسيد عمر مكرم حرية التصرف في حصار القلعة وتجويع سكانها وإطلاق النار عليها من المدافع التي تيسرت للثوار فكان زعيم الثورة بلا منازع ، وعندما رفض الجنود الألبان الاشتراك في القتال إلا بعد حصولهم علي النفقات تم استعواضهم بواسطة الشعب نفسه ، ويشتعل الموقف ويتأزم ومع مرور الوقت الذي طال دون حسم أحد طرفي الصراع للقتال تصل الأخبار إلي الباب العالي بما يحدث في مصر وتصله أيضاً رسالة زعماء الشعب ، فيقوم السلطان بإرسال مبعوث خاص ليقف علي ما يحدث عن قرب

وكما ذكرنا ظلت الحرب بين الشعب والوالي سجالاً إلي أن جاء الفرج يوم ٩ يوليو سنة ١٨٠٥ الموافق ١١ ربيع الثاني سنة ١٢٢٠ حيث جاء القاهرة من الأستانة رسول يحمل فرماناً يتضمن الخطاب لمحمد علي باشا (والي جدة سابقاً) بتثبيته والياً علي مصر حيث رضي بذلك العلماء والرعية وأن خورشيد باشا معزول عن ولاية مصر

الإدعاء يطلب شهادة شهوده

كان الإدعاء قد أحضر بعض الشهود للمساعدة في إدانة السيد عمر مكرم فطلب من القاضي أن يستدعيهم

فطلب القاضي منهم الرد علي الأسئلة الموجهه لهم

فقال الإدعاء للشاهد الأول منهم :

– أريد أن يعرف السيد عمر مكرم والحاضرون كم من السنين لم يحكم المصريين مصر ، كي يدرك الجميع أهمية هذه القضية

فقال الشاهد :

-يعرف الكثيرون أن المصريين قد استعادوا حكم مصر بعد ثورة يوليو سنة ١٩٥٢م وبالتحديد بعد حوالي سنة كاملة من قيام الثورة حيث تم إنهاء حكم أسرة محمد علي وإعلان الجمهورية سنة ١٩٥٣ م ولكن قد لا يعرف البعض متي كانت آخر مرة حكم فيها المصريون مصر قبل هذا التاريخ ، ويمكن اعتبار أن الملك نقطانب الثاني (نختنبو الثاني) هو آخر حاكم مصري حكم مصر ، وهو آخر ملك من ملوك الأسرة الثلاثين الفرعونية التي تعتبر آخر أسرة فرعونية في التاريخ المصري ، وقد انتهي حكم هذا الفرعون الأخير علي يد الفرس حوالي سنة ٣٤١ قبل الميلاد[٣] ، وليس معني هذا أن العصر الفرعوني نفسه كان خالياً من الحكام الغير مصريين فقد حكم مصر خلال العصر الفرعوني علي فترات متباعدة الهكسوس والليبيون والنوبيون والآشوريون والفرس سواء بالاحتلال المباشر أو بالهجرات السلمية الكثيفة ولكن كان المصريون يحررون مصر ويعودون للحكم في كل مرة خلال العصر الفرعوني . ، ولكن الذي طرد الفرس عندما أعادوا احتلال مصر لم يكن المصريين هذه المرة ، بل طردهم الإسكندر المقدوني الشهير حوالي سنة ٣٣٢ ق م وتلاه في حكم مصر أسرة البطالمة ثم تبع البطالمة الاحتلال الروماني لمصر سنة ٣٠ قبل الميلاد ثم تعرضت مصر لغزو فارسي في أواخر حكم الرومان سنة ٦١٨ م ثم استعادها الرومان مرة أخري سنة ٦٢٧م ، إلي أن تم فتح مصر سنة ٦٤٠م أثناء الاحتلال الروماني لها ، وكان فتح مصر في عهد دولة الراشدين ثم تلتها الدولة الأموية فالعباسية ثم تأسست في مصر الدولة الطولونية سنة ٨٦٨م ثم الإخشيدية سنة ٩٣٥م ثم حكم مصر الفاطميون سنة ٩٦٩م وتلاهم الأيوبيون سنة ١١٧١م ، ثم دولة المماليك البحرية سنة ١٢٥٠م ثم المماليك البرجية سنة ١٣٨٢م ، ثم الحكم العثماني لمصر سنة ١٥١٧م ثم جاءت الحملة الفرنسية سنة ١٧٩٨م لمدة ثلاث سنوات ، ثم حكم مصر محمد علي باشا وأسرته من سنة ١٨٠٥م وقد قامت بريطانيا باحتلال مصر خلال عصر أسرة محمد علي حوالي سبعين سنة من سنة ١٨٨٢م ، ثم انتهي حكم أسرة محمد علي بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ، وبالتالي لم يجلس علي عرش مصر حاكم مصري منذ عهد نقطانب الثاني إلا بعد قيام ثورة يوليو ، أي منذ سنة ٣٤١ قبل الميلاد إلي سنة ١٩٥٣ م وبالتالي تكون المدة بالكامل ٢٢٩٤ سنة كاملة تقريبًا

[٣] حكم هذا الملك الوجه القبلي وسيطر عليه لمدة عامين مع وجود الاحتلال الفارسي في الشمال وانتهي حكمه تماماً سنة ٣٤١ قبل الميلاد فإذا شئت اعتبرت انتهاء حكم المصريين لمصر عند بداية الاحتلال سنة ٣٤٣ (نقلاً عن كتاب هؤلاء حكموا مصر لحمدي عثمان-المراجعة العلمية د ناصر الأنصاري)

لماذا لم يحكم المصريون مصر كل هذه الفترة ؟ :

قال القاضي

– يجب أن نتوقف قليلاً لنعرف رأي المؤرخين في سبب ابتعاد المصريون عن الحكم

فطلب المؤرخ الكبير جمال بدوي من القاضي الكلام فسمح له فقال :

– يتساءل البعض ويقول (-- هل صحيح أن المصريين خانعون أذلاء يصفقون لكل طاغية ويهللون لكل مستبد ولا يميلون إلي مقاومة الظالمين ويتركون هذه المهمة إلي القوي الغيبية إلي أن تدركهم رحمة السماء ؟)[٤]

ثم أضاف :

– إن هذه التهمة لا أساس لها من الصحة بل أشاعها عن المصريين الاستعمار ونشرها وروج لها كُتّاب الغرب الموالين لبلادهم وحكوماتهم (والقارئ المدقق للتاريخ يكتشف أن المصريين لم يكفوا عن مقاومة الظالمين ، ولم يقصروا في مقاومة الغزاة – ثورات كثيرة قامت في العصور الفرعونية المتأخرة عندما وقعت مصر تحت حكم أجانب تسللوا إليها عن طريق الهجرة والإستيطان ثم انقضوا عليها عندما حرّموا علي أبناء البلاد دخول الجيش وجعلوه مقصوراً علي المرتزقة الأجانب – ماذا تنتظر من شعب أعزل يتكون جيشه من المرتزقة والمغامرين الذين لا تربطهم بالبلاد حمية الإنتماء أو صلة الدم أو اللغة أو الدين ؟ وسيظل حكام مصر منذ الإغريق والرومان والعرب والترك والشركس يحرصون علي إبعاد المصريين عن الجيش إلي أن يأمر محمد علي فيكسر القاعدة[٥] --)[٦]

فسأل القاضي المؤرخين قائلًا :

– هل توجد أمثلة من التاريخ توضح تأثير إبعاد المصريين عن الجيش والقتال وعلاقة ذلك بعدم توليهم الحكم ؟

فأجاب أحد المؤرخين قائلًا :

– في الحقيقة ياسيدي إن من أفضل الأمثلة علي تأثير حرص القادة الغرباء علي تحريم التجنيد علي المصريين ما حدث في معركة رفح في عصر البطالمة

– فما الذي حدث في هذه المعركة وما قصتها ؟

---

[٤] طبيعة الأمة المصرية (جمال بدوي) صـ ٦٧

[٥] ومن الطريف أن دخول المصريين الجيش في عصر أسرة محمد علي أدي إلي الإطاحة بحكم أسرة محمد علي

٦ طبيعة الأمة المصرية (جمال بدوي) صـ ٦٧

– إن هذه المعركة قد ألهبت حماس المصريين وبثت فيهم الروح مرة أخري وهي قصة تستحق أن تروي وتبدأ القصة بحرص حكام مصر في بداية عصر البطالمة علي عدم تجنيد المصريين في جيش دولتهم ، فكان اعتمادهم علي المقدونيين والإغريق (اليونانيين) فقط في الحروب ، وكانوا يكتفون من المصريين بخدمة الجيش البطلمي من الناحية الإدارية فقط ونقل ما يحتاجه أثناء الحروب

وكان مغزي ذلك واضحاً ، حيث أن ابتعاد المصريين عن القتال بشكل عام يفقدهم روح المقاومة ، ونجح بطليموس الأول وتلاه بطليموس الثاني في تكوين جيش بطلمي قوي بدون مصريين ، واستطاعا تحقيق جميع أهداف دولة البطالمة باستخدام هذا الجيش ، وعندما جلس علي عرش مصر بطليموس الثالث لم يكن يعتمد علي القتال في تحقيق أهدافه حيث كان داهية سياسية وكان أعداءه في الخارج مشغولين بالمشاكل والثورات الداخلية في بلادهم والتي كانت تحدث بسببه هو شخصياً

فقال د سيد الناصري الذي طلب الكلام فسمح له القاضي :

– (-- وبذلك نجح بطليموس الثالث عن طريق الذكاء والدبلوماسية أن يحفظ توازن القوي وهو جالس في قصره بالإسكندرية لكنه حرص في نفس الوقت علي دعم مركزه في الداخل أي عند المصريين ويعتبر بطليموس الثالث من أعظم البطالمة اعتدالاً واتزاناً --)[٧]

فقال القاضي :

– وماذا حدث بعد وفاته ؟

– بعد وفاة الملك بطليموس الثالث تولي ابنه بطليموس الرابع فيلوباتور الحكم ، وقد حكم مصر ما يقرب من ١٦ سنة ، من حوالي سنة ٢٢١ قبل الميلاد إلي سنة ٢٠٥ قبل الميلاد ويعتبر عهده بداية النهاية لدولة البطالمة ، وكانت الممالك الإغريقية الأخري تتطلع للنيل من الإمبراطورية المصرية البطلمية وخاصة مملكة السليوكيين بآسيا الصغري ، ففي عهد بطليموس الرابع تقدمت جيوش الدولة السليوكية نحو الشام واستطاعت إخضاع سوريا وفلسطين وأصبحت تدق أبواب مصر نفسها ، و كان الجيش البطالمي في حالة يرثي لها عندما وصل بطليموس الرابع للحكم ، وذلك لأن بطليموس الثالث أهمله بعض الشئ لاعتماده علي الدبلوماسية التي حقق بها ما يمكن تحقيقه بالجيوش ، وبالتالي اضطر بطليموس الرابع أن يجند حوالي عشرين ألف مقاتل مصري مع الجنود الإغريق ليدافع عن ملكه ، وحدثت المعركة الشهيرة في التاريخ باسم معركة رفح سنة ٢١٧ ق م ، التي أبرزت معدن ابن وادي النيل بالانتصار الساحق علي

[٧] القسم الثاني من كتاب معالم تاريخ وحضارة مصر صفحة ٧٥ – د سيد الناصري

القوات السليوكية ، الأمر الذي جعل الملك السليوكي يعترف بالسيادة المصرية علي سوريا ، وذلك نصر اشتاقت إليه نفوس المصريين منذ أيام الفراعنة ، فمنذ ذلك التاريخ حدثت الصحوة الكبري للمصريين في عصر البطالمة ، وبالتالي واجه البطالمة بعد ذلك ثورات عنيفة في البلاد لم تكن لتحدث قبل تجنيد المصريين

– وكأنه كما يقال في الأمثال الشعبية قام بتحضير عفريت ولم يتمكن من صرفه

– بالفعل فهذه القصة توضح مدي خطورة تجنيد المصريين بالنسبة للحكام الغرباء عن مصر فتحنيدهم يُعد مغامرة كبري ولكن قد يضطر إليها الحاكم في ظروف خاصة جداً

ثم وجه القاضي سؤالًا لجميع المؤرخين ، وقد استهواه الموضوع ففال :

– هل يستطيع أحدكم بهذه المناسبة أن يستعرض للمحكمة في عجالة تاريخ صراع الدول الكبري في المنطقة وعلاقة مصر به ؟

تأملات في صراع الدول الكبري في المنطقة وعلاقة مصر بهذا الصراع :

فقال أحدهم

– سنبدأ في استعراض هذا الصراع ، مع تلخيص سريع جدا ، وبدون الخوض في التفاصيل لنحاول معرفة دور مصر في هذا الصراع سواء كان لها دور إيجابي أو دور سلبي أو بتعبير آخر فاعل أم مفعول به ، وقد بدأ هذا الصراع تقريباً منذ أيام الفراعنة علي المنطقة التي تسمي حالياً منطقة الشرق الأوسط أوالعالم القديم في ذلك الوقت ، وكانت الإمبراطورية المصرية الضخمة التي أسسها الملك تحتمس الثالث حوالي سنة ١٤٥٨ ق م[٨] في الأسرة ١٨ كانت أول إمبراطورية في المنطقة ، وتغلب العنصر المصري علي باقي العناصر في العالم القديم ، وأصبح المصريون هم سادة العالم في زمن تحتمس الثالث

قال الدفاع :

– قد تكون كلمة الشرق الأوسط غير متداولة بعد ذلك طبقا لتوزيع مراكز الثقل في العالم فالقوي العظمي هي التي تحدد الجغرافيا وتحدد الشرق والغرب ويتم انتساب أي موقع في العالم بالنسبة لمكان أكبر قوة في العالم ، ففي زمن تحتمس الثالث لم تكن مصر شرق أوسط ، ولكن حاليا عندما تكون أكبر قوة في العالم في أقصي الغرب ، فلابد ان يتحول العالم كله إلي شرق فنقول شرق وشرق أقصي وشرق أدني وشرق

[٨] موضوع التواريخ الدقيقة لن يشغلنا كثيرا ، فلن نحاول أن نغرق في التفاصيل ، فكم من حدث جلل ضاعت عبرته بسبب الغرق في التفاصيل ، ولكن قد تكون دقة التاريخ نفسه هي أهم ما في حدث تاريخي معين ، ولكن بالنسبة لتاريخ الأسرة ١٨ والفراعنة عموماً كلها تواريخ تقريبية فلن نجعلها تعوقنا عن الهدف الذي ننشده

أوسط ، كما لو جاء شخص مهم جدا ودخل وجلس في دار عرض مسرحي ، وجلس علي أحد الأجناب ، فسوف يذكر كل شخص في هذه القاعة مكانه بالنسبة للشخصية المهمة فيقول أنا كنت أجلس خلفه ويقول الآخر أنا كنت أجلس علي يمينه بمسافة كذا ، ولن ينسب أحد مكانه إلي خشبة المسرح وهو المكان الطبيعي الذي يجب ان نصف موقعنا بالنسبه له ، فالقوة العظمي وحدها هي التي تحدد الجغرافيا بل والتاريخ أيضاً فالعصور التي تسميها بعض الدول بالعصور الوسطي كانت بالنسبة لدول أخري أزهي العصور ولكن عندما تكون عصور وسطي للكبار فلابد أن تكون كذلك رغم أنف الصغار ، والقوي العظمي تحدد أيضا القانون ومن يخالفها لا يخالف القوي العظمي وإنما يخالف القانون

فقال القاضي متسائلًا :

– معني هذا أن المصريين أيام تحتمس الثالث كانوا يسيطرون علي كل شئ تقريباً في العالم القديم ؟

– بكل تأكيد فقد كان النفوذ المصري في مناطق عديدة في العالم سواء بشكل مباشر واحتلال عسكري نافذ أو بشكل غير مباشر بتقديم هدايا للفرعون من الدول المختلفة حتي لا يطالها غضبه ويصل إليها جيشه وكانت (طيبة)[٩] في زمنه عاصمة للعالم القديم ، تتدفق إليها كل خيرات العالم

– فماذا حدث بعد ذلك ؟

– بعد فترة طويلة ضعفت الإميراطورية المصرية ثم انهارت

– فماذا حدث بعد انهيار الإميراطورية المصرية ؟

تعاقب القوي العظمي بعد الإمبراطورية المصرية :

– تحولت مصر إلي ولاية تابعة للفرس عندما أصبحت الدولة الفارسية أقوي دولة في العالم بظهور الملك قورش العظيم ومن بعده الملك قمبيز وهكذا تحول الفرس إلي سادة العالم وتغلب العنصر الفارسي علي باقي العناصر كما كانت أيام المصريين في زمن تحتمس الثالث وقد أسس الفرس في مصر أسرة حاكمة جديدة وهي الأسرة السابعة والعشرين من سنة ٥٢٥ ق م إلي سنة ٤٠٤ ق م[١٠] واستمرت الدولة الفارسية تسيطر علي العالم القديم وتفرض هيمنتها

– حتي متي ؟

[٩] الأقصر حاليًا

١٠ موسوعة حكام مصر (ناصر الأنصاري) صـ ٣٧

– حتي ظهر علي مسرح الأحداث الملك فيليب المقدوني الذي تحالف مع الإغريق لإسقاط الدولة الفارسية ومن بعده ابنه الإسكندر الأكبر الشهير الذي استطاع بالفعل القضاء علي دولة الفرس وأسس دولته وانتشرت الحضارة الإغريقية في العالم وفرضت هيمنتها

–فأصبح هناك سادة جدد للعالم ؟

– نعم ولكن بفكر وحضارة خاصة بهم وأصبحوا يحددون القانون أي أصبحوا هم القانون

– ومتي انتهت دولة الإسكندر الأكبر ؟

– لقد انتهت دولة الإسكندر بوفاته فلم يتمكن من تأسيس دولة تستمر لذريته من بعده

– لماذا ؟

– لأنه مات في ريعان الشباب فماتت معه دولته ، ولكن استمرت الحضارة الإغريقية مسيطرة وحكم مصر البطالمة من بعده فأصبحت دولة الإسكندر والبطالمة حلقة من حلقات تاريخ مصر وحكم مصر البطالمة من سنة ٣٣٣ ق م تقريباً وإلي سنة ٣٠ ق م وهو التاريخ الذي تحولت فيه مصر إلي ولاية رومانية عندما دخلها الإمبراطور الروماني أوكتافيوس أغسطس منتصراً سنة ٣٠ قبل الميلاد وكان الرومان قد سيطروا علي العالم القديم وأصبحوا قوة لا يستهان بها في العالم

–وهكذا أصبح الرومان هم سادة العالم ؟

– نعم ، وأصبحت روما هي التي تضع القانون ويتدفق إليها القمح المصري بل يتدفق إليها خيرات العالم إلي ان صعدت مرة أخري دولة الفرس علي مسرح الأحداث في العالم ونافست دولة الروم وكان الفرس والروم أقوي دولتين في العالم ، وكان بينهما صراع مسلح وحروب طاحنة وكانت مصر ضحية دائماً وسط هذا الصراع وحدث أن انتصر الفرس علي الروم وسيطروا علي مصر لفترة من الزمن ثم استعادها الروم مرة أخري[١١] ، واستمر الصراع في المنطقة بين القوي العظمي كما ذكرت وكان الصراع يتسم بغلبة أحد العناصر علي باقي العناصر ، وعندما يتغلب عنصر علي عنصر يكون هو السيد والآخر هو العبد وكان هذا المنطق هو السائد ، فمرة يكون المصريون هم الأسياد ومرة يكون الفرس ومرة يكون الإغريق ومرة يكون الروم وهكذا فيخضع الجميع للعنصر الغالب الذي يتحكم في كل شئ طبقاً لرؤيته وفكره وحضارته ، ومن المستحيل أن يتحول العبد إلي سيد ، فمثلاً إذا كان الروم يحكمون مصر فليس من الممكن أن يتناول المصري عقاقير طبية معينة وينتظر قليلاً فيجد نفسه قد تحول إلي مواطن روماني ، هذا مستحيل فهو عبد

[١١] راجع التواريخ في جدول حكام مصر

للرومان مهما فعل كما كان سيد العالم القديم أيام تحتمس الثالث عندما كانت القومية المصرية تسيطر علي باقي القوميات في العالم ، ثم تتابعت القوميات المسيطرة إلي أن تزعمت القومية الرومانية والقومية الفارسية العالم كله

– وإلي متي ظل هذا الوضع ؟

– ظل الفرس والروم هما الأقوي في العالم حينئذ إلي أن ظهر الإسلام في جزيرة العرب

العرب لم يؤسسوا دولة عربية :

– فهل تغلبت القومية العربية علي باقي القوميات ؟

– لا بل ظهرت قومية جديدة لم تكن معروفة من قبل ذابت فيها جميع القوميات وهي القومية الإسلامية

– كيف ؟

– أصبح في جيوش المسلمين صهيب (الرومي) وخالد (العربي) وبلال (الحبشي) وسلمان (الفارسي) ، فأتاحت الدولة الإسلامية لجميع الجنسيات الفرصة لتصدر المشهد في الدولة ، لأن العرب لم يؤسسوا دولة عربية ، ولم يكن الموضوع غلبة عنصر علي عنصر ، فلم يصبح العنصر العربي هو العنصر الغالب بل قام بتأسيس الدولة فقط ، وتصدر العرب المشهد بها لفترة من الزمن ، ثم أزاحت جنسيات أخري العرب عن الصدارة وتصدرت هي العالم الإسلامي ، فنجد سلاطين وقادة وملوك ووزراء وعلماء غير عرب يتصدرون المشهد في الدولة كصلاح الدين الأيوبي وباقي سلاطين الأكراد وأحمد ابن طولون وأبو بكر الإخشيد وسيف الدين قطز والظاهر بيبرس وقلاوون وباقي سلاطين المماليك ومحمد الفاتح وسليم الأول وباقي السلاطين الأتراك ومحمد علي باشا وغيره من الجنسيات المختلفة، لذلك نجد العديد من الدول والقوي العظمي تأسست في ظل الدولة الإسلامية التي تجمعها القومية الإسلامية فقط ، بل تتكون هذه الدولة من العديد والعديد من القوميات المختلفة التي اندمجت في القومية الإسلامية وكانت الدول الإسلامية تُسقِط بعضها بعضاً منذ الدولة الأموية والعباسية وهكذا ، فكانت تأتي دولة جديدة علي أنقاض الدولة السابقة لها ولكن علي نفس الأسس ونفس القومية ، فكانت الدولة الجديدة عادةً تشعر أنها تستطيع تحمل مسئولية العالم الإسلامي بشكل أفضل من الدولة القائمة ، فمثلاً قامت دولة المماليك البحرية بعد الدولة الأيوبية ، ثم قامت دولة المماليك البرجية ، وعندما شعرت الدولة العثمانية أن دولة المماليك في طريقها للانهيار ودب فيها الفساد ولم تعد قادرة علي تحمل مسئولية العالم الإسلامي قامت الدولة العثمانية بالقضاء عليها وسيطرت علي العالم الإسلامي ، بل إن محمد علي باشا شعر بنفس الشئ بعد ذلك وقرر القضاء علي

الدولة العثمانية ليتولي هو قيادة العالم الإسلامي ليصبح حلقة من حلقات تاريخ الدولة الإسلامية ولكن حدث شئ آخر

– لماذا لم يتمكن محمد علي من تأسيس دولة كبري لها نفس أبعاد الدول الإسلامية السابقة كما كان يحدث من قبل ؟

بريطانيا العظمي وفرنسا واتفاقية سايكس بيكو[١٢] :

– حدث هذا التحول عندما ظهرت قوة بريطانيا وفرنسا علي مسرح الأحداث في العالم فقد كانوا في البداية يتعاملون معاً بغباء شديد ودخلوا في صراع مسلح إلي أن اكتشفوا شئ أفضل وهو أن يتعاونان معاً ضد الدولة العثمانية التي كانت قد ورثت كل الدول الإسلامية السابقة فكانت آخر دولة إسلامية كبري في المنطقة مرهوبة الجانب ولكن كان قد دب فيها الضعف والفساد وكان الطبيعي هو أن يقضي عليها محمد علي باشا ليتكرر ما كان يحدث من قبل وتأتي دولة محمد علي قوية ناهضة فتية وتقود العالم الإسلامي وتتحمل مسئوليته وترث كل الدول السابقة بحدودها وأبعادها وأراضيها الشاسعة الغنية بالموارد ، ولكن هذا لم يحدث فقد قررت كل من بريطانيا وفرنسا دعم محمد علي ليكسر شوكة الدولة العثمانية ثم وقفوا بجوار الدولة العثمانية ضد محمد علي فقد كان أمامهما دولتان تحملان القومية الإسلامية دولة محمد علي الناهضة والدولة العثمانية التي تحمل أسباب السقوط وتمضي نحوه

– فقرروا الوقوف مع الدولة العجوز ضد الدولة الشابة إذا جاز التعبير ؟

–نعم ، حتي لا يظهر مارد جديد في المنطقة كما كان يظهر من قبل علي مر التاريخ في صورة دول إسلامية قوية لا تسمح لهم بمجرد الاقتراب من المنطقة وكانت كل محاولات الاقتراب تفشل عندما تصطدم بالقومية الإسلامية ، فقامت كل من بريطانيا وفرنسا بتفتيت الدولة العثمانية إلي عدة قوميات وساعدت كل قومية علي حدة وقامت بتنميتها وكان أهم ثلاث قوميات في الدولة العثمانية هي القومية التركية والقومية المصرية والقومية العربية ، وحتي لا يختلفا معا علي تقسيم الخريطة العثمانية بعد القضاء عليها اتفقتا علي توزيع الغنائم قبل الحصول عليها

ومن هنا كانت اتفاقية سايكس بيكو والتي بمقتضاها تم رسم خريطة ذات حدود جديدة للمنطقة وهكذا دخلت المنطقة تحت قيادة سادة جدد وفرضت المصالح البريطانية والفرنسية نفسها علي منطقة الشرق الأوسط وانتشرت القوات البريطانية والفرنسية بدلاً من القوات العثمانية وعندما قامت الثورة العرابية في

[١٢] نسبة إلي أسماء المفاوضين : الإنجليزي مارك سايكس والفرنسي جورج بيكو

مصر قام الإنجليز بالتدخل لصالح الخديوي توفيق وتم القبض علي الزعيم أحمد عرابي قائد الثورة والتنكيل برجالها وتخيل توفيق أنه بذلك حافظ علي عرشه وعرش أسرة محمد علي باشا الكبير ولكنه سرعان ما اكتشف أنه قد فقد السيطرة علي البلاد وأصبح المندوب السامي البريطاني هو كل شئ في مصر

– ثم ماذا حدث بعد ذلك ؟

استقلال مصر عن الخلافة ووضعها تحت الحماية البريطانية :

– ثم حدث أن قامت بريطانيا بعد ذلك بفصل مصر عن الدولة العثمانية بإعلان حاكم مصر من أسرة محمد علي سلطاناً بدلاً من لقب خديوي وهو السلطان حسين كامل وتم عزل الخديوي عباس حلمي الثاني الوالي الأخير والطريف أن عباس حلمي هو آخر والي تابع لخليفة حكم مصر فإذا كان عمرو بن العاص هو أول والي تابع لخليفة حكم مصر فإن عباس حلمي الثاني هو الوالي الأخير وبذلك ولأول مرة منذ فتح مصر تستقل مصر تماماً عن الخلافة ، وحتي عندما استقل بها ابن طولون والإخشيد كانت تابعة ولو بشكل رمزي للخلافة ، وقد يقول القائل ما الفرق فمصر في الحالتين تحت الاحتلال البريطاني سواء كان حاكمها خديوي أو حاكمها سلطان ، ولكن هناك فرق كبير بين أن تغتصب غرفة ضمن وحدة سكنية وأن تحول هذه الغرفة إلي وحدة سكنية مستقلة ذات باب مستقل ومطبخ وحمام فأنت عندما تغادرها وستغادرها بالتأكيد في يوم من الأيام ستصبحان وحدتان مستقلتان ولن تعود وحدة واحدة إلي أن يشاء الله ، ثم قامت ثورة ١٩١٩ ضد الاحتلال البريطاني وتواصل الكفاح ضد الإنجليز سواء علي المستوي السياسي بزعامة سعد باشا زغلول أو علي مستوي المقاومة الشعبية التي كان لها تأثير أقوي بكثير من تأثير النشاط السياسي فقد أفقدت المقاومة توازن الإنجليز وجعلتهم ينتظرون الموت عند كل ناصية وقد وضح الدكتور حسين مؤنس دور المقاومة الشعبية وقارن بين تأثيرها وتأثير العمل السياسي في كتابه الممتع دراسات في ثورة ١٩١٩ فوجد أنها –اي المقاومة– كانت أشد تأثيراً مما جعل الإنجليز يُصدِرون من جانب واحد ما يسمي بتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الذي أعطي مصر بعض امتيازات الحكم مع ضمان احتفاظ بريطانيا بمصالحها وقامت بتحميل الحكومة المصرية مسئولية الأمن الداخلي لتصبح المواجهة بين المصريين بعضهم مع بعض ويأمن الإنجليز علي حياتهم حتي أنهم انسحبوا من جميع المدن المصرية واستقروا في قاعدة عسكرية كبيرة في منطقة قناة السويس بعد معاهدة سنة ١٩٣٦ ولكن لم ينعموا بالأمان هناك أيضاً حيث واصل الفدائيون أعمال الهجوم علي المعسكرات البريطانية في منطقة القناة حتي أن الإنجليز قاموا بطرد الشرطة المصرية من هناك لإحساسهم بأنها لا تقوم بدورها ضد الأعمال الفدائية وكانت وقعة

٢٥يناير ١٩٥٢ التي أصبحت عيداً للشرطة المصرية بعد ذلك ، واستمرت المنطقة بكل ما فيها من خيرات وموارد تخدم المصالح البريطانية الفرنسية ومن في ركابهما إلي أن حاولت دول أخري السيطرة علي الأمور في العالم فكانت الحرب العالمية الثانية التي أسفرت عن تراجع دور قوي عظمي وصعود دور قوي عظمي جديدة

– هل لم تعد بريطانيا وكذلك فرنسا من الدول العظمي ؟

اختلال ميزان القوي في العالم :

– بالتأكيد فبريطانيا عندما تدخلت وقضت علي الثورة العرابية ١٨٨٢ في عصر الخديوي توفيق تختلف عن بريطانيا التي لم تتمكن من التدخل للقضاء علي (ثورة) يوليو ١٩٥٢ أيام الملك فاروق ، فقد تراجع دور بريطانيا وفرنسا بعد الحرب العالمية الثانية وصعدت قوي جديدة هي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي ، فعندما قامت (حركة) الجيش المصري في يوليو سنة ١٩٥٢ (المعروفة بثورة يوليو ٥٢) حاول الملك فاروق أن يستعين بالقوات البريطانية لإحباطها كما هو مدرج بالوثائق البريطانية التي تم الإفراج عنها مؤخراً ونشرها الكاتب الكبير محسن محمد في كتابه الممتع سقط النظام في أربعة أيام ثورة يوليو بالوثائق السرية ، ومن هذا الكتاب يتضح أن الولايات المتحدة الأمريكية رفضت تدخل بريطانيا لإحباط حركة الجيش المصري في يوليو ١٩٥٢ في إشارة واضحة إلي انتهاء دور بريطانيا في المنطقة وبمرور الوقت بدأ انسحاب القوات البريطانية والفرنسية من منطقة الشرق الأوسط وكان فشل العدوان الثلاثي سنة ١٩٥٦ أكبر دليل علي تراجع دور بريطانيا وفرنسا فقد كانت آخر محاولة للتدخل في المنطقة عسكرياُ حيث أدرك الجميع أن للعالم سادة جدد فما فعله توفيق مع الثورة العرابية لم يتمكن فاروق أن يفعله مع ثورة يوليو لأن بريطانيا أيام توفيق تختلف تماماً عن بريطانيا أيام فاروق فكان اختلال ميزان القوي في العالم من أهم عوامل نجاح ثورة يوليو ١٩٥٢

فقال أحد المستشارين بالمحكمة ، موجهًا سؤاله للمؤرخ (الشاهد)

– فهل حدث اتفاق جديد بين القوي العظمي الجديدة لتقسيم العالم كما حدث بين بريطانيا وفرنسا

عدم الانحياز :

– لا ، لم تفعل القوتان الجديدتان ما فعلته بريطانيا وفرنسا فلم يحدث اتفاق بينهما ودخلا فيما يسمي بالحرب الباردة وكان علي كل الدول أن تحدد موقفها هل ستقف مع المعسكر الشرقي أم المعسكر الغربي ولذا تم تأسيس حركة عالمية اسمها حركة عدم الانحياز التي كان للزعيم المصري جمال عبد الناصر الدور

الأساس في تأسيسها حتي لا يؤثر هذا الصراع بين الكبار علي الدول الصغيرة ، وربما كان هذا الخلاف بين الكبار في صالح باقي الدول حيث انشغلت القوي العظمي بعضها ببعض فكانت فرصة ذهبية للدول الأخري للنهوض والتفرغ للبناء كما فعلت ألمانيا واليابان ودول شرق آسيا والهند وباكستان وغيرهم فقد استغلوا الحرب الباردة وصراع القوي العظمي لمصلحة أوطانهم فقاموا ببناء الإنسان وتعليمه ومن ثم بناء الدول والارتقاء بها ، ولا شك أن اتفاق القوي العظمي يؤثر بالسلب علي الدول الصغيرة كما حدث بين بريطانيا وفرنسا من قبل عندما وقعتا اتفاقية سايكس بيكو الشهيرة ، أما عندما اختلفت القوتان الجديدتان كان هذا متسع لباقي الدول للنهوض وإعادة البناء بل والحروب أيضاً فيما بينها في وجود توازن دولي يحفظ ميزان القوي فتجد كل قوة عظمي منهما تدعم بشكل أو آخر إحدي الدولتين المتحاربتين لمجرد أن القوة العظمي الأخري تدعم الطرف الآخر لحفظ التوازن في القوي ، والاحتفاظ بالهيمنة والسيطرة وفرض المصالح ، فإذا انهارت إحدي هاتين القوتين فلن يكون هناك معني لعدم الانحياز ولن تتمكن أي دولة صغيرة من تحقيق مصالحها الخاصة فسوف يرتبط مصيرها بمصالح القوة العظمي الوحيدة في العالم ، كما حدث بالفعل بعد ذلك حيث انفردت الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم بعد انهيار الاتحاد السوفييتي سنة ١٩٩٠

– ولماذا لم تستغل مصر الخلاف بين القوي العظمي وتتقدم

– للأسف بعد أن فشل محمد علي بسبب الدول الكبري ، في أن تصبح دولته بديلًا قويًا للدولة العثمانية ، كل ما حصل عليه بعد حروبه كلها هو أن يظل حكم مصر في ذريته وبالفعل ظل كذلك إلي أن تمت الإطاحة بالملك فاروق وهو آخر حاكم لمصر من ذريته وتمت الإطاحة به علي يد الجيش المصري كما ذكرنا

– وعاد حكم مصر للمصريين ؟

– أجل ، بعد ٢٠ قرنًا

وهنا تكلم الدفاع وسأل

– هل يمكن لعدالة المحكمة أن تستغل وجود كل هذا العدد من المؤرخين والمفكريين لنعرف رأيهم في تجربة حكم المصريين لمصر بعد عودته لهم ؟

فقال القاضي :

– لا مانع بالطبع

وسأل القاضي أحد المؤرخين عن ذلك فقال :

تجربة عودة الحكم للمصريين

– يجب أولًا أن نؤكد علي أن الجيش المصري هو الذي أعاد الحكم للمصريين قبل أن نعرف ماحدث عندما حكموا البلاد ، والذي أعرفه جيداً أن الجيش لم يترك الحكم منذ ذلك الحين ، حيث تحكمت المؤسسة العسكرية في كل مفاصل الدولة حتي الآن وأصبح حكم الفرد المطلق هو السائد وبالتالي فإن الشعب قد اختفي من المشهد تماماً

– لماذا ؟

– لأن المؤسسة العسكرية مؤسسة لها أقدام ثقيلة ولا تسمح بتداول السلطة خارجها إلا نادراً وفي حالات خاصة جداً ، فكل الإنجازات هي من شخص واحد وكل الإخفاقات والهزائم هي مسئولية شخص واحد أيضاً فتاريخ مصر أصبح هو السيرة الذاتية للحاكم نفسه ، فالحكم أصبح له طابع شخصي بحت

– وهذا يذكرني بما كتبه د جمال حمدان عن الاستمرارية والانقطاع في مصر فطلب القاضي من الدكتور جمال حمدان الكلام عن هذه النقطة فقال

– لم تكد مصر السياسية تتغير أو تعرف التغير ، فهي إن لم تكن بعيدة تماماً عن التغير فإنها بلا نزاع آخر وأقل ما يتغير في مصر ، إنها قمة الاستمرارية والثوابت وقاع الانقطاع والمتغيرات في مصر ، لكنها للأسف والأسي بالطبع أسوأ استمرارية وشر الثوابت علي وجه اليقين والإطلاق ، ذلك أنها النقطة السوداء والشوهاء في الاستمرارية المصرية جميعاً ، مثلما هي الوحيدة التي لم تعرف الانقطاع أو التغير قبل العصر الحديث وبعده ، إنها الاستمرارية السلبية بامتياز ، مثلما هي قمة سلبيات الاستمرارية بيقين ، والسؤال ببساطة هل تغيرت مصر المعاصرة عن مصر الحديثة ، والحديثة عن القديمة ، في قضية التركيب الاجتماعي – السياسي ونظام الحكم والسلطة ، وإلي أي حد ؟ ، التغير الجوهري في الشكل ، أما الجوهر فلم يكد يتغير ، وهذا الجوهر هو الطغيان الشرقي ، الطغيان الفرعوني ، بكل أعمدته التقليدية ، فهو الخط المستمر والقاسم المشترك الأعظم ، الذي يجري خلال تاريخ مصر كله منذ مينا ، المتغير الوحيد هو الشكل ، – – فقديما كان الفلاحون عبيد فرعون ثم عبيد السلطان ، وحديثاً فإذا لم نكن قد صرنا حقاً أو نوعاً عبيد الرئيس ، فنحن يقيناً مازلنا بين فراعنة وفلاحين ، ورعايا لا مواطنين ، – – – وبمزيد من التوضيح ، فنحن في مصر الحديثة قد بدأنا حياتنا النيابية العصرية بالأخذ بالنموذج الغربي الديموقراطي البورجوازي الليبرالي المتعدد الأحزاب ، بل وذلك منذ وقت مبكر نسبياً تحت – الخديو اسماعيل – وقبل كثير

من الدول الأخري ، غير أن ذلك لم يكن للأسف إلا كقشرة وطلاء وواجهة ديموقراطية شكلية بحتة لخلفية اجتماعية محض إقطاعية طبقية رجعية ، ولأرضية استبدادية غاشمة من الحكم المطلق والطغيان المعهود ، فالحرية كلمة مستوردة لم تدخل قاموس السياسة المصرية إلا منذ الطهطاوي والمثل الفرنسي ، ولكن كأسم لا كفعل ، فالقاعدة الأصولية في مصر ، والتي لا تزال مرعية بأمانة - - هي أن كل من يختلف مع الحاكم فهو خائن بطريقة أو بأخري ، أو علي الأقل فإنه هو الحقد الذي لم يجد له قط علاجاً ، ذلك أن الرأي – كالقوة وكالفعل – ملك للحاكم فقط وحكر عليه وحده ، أما المعارضة فلم تعرفها مصر منذ الفرعونية - - إلا رمزاً وإلا شكلاً والرأي الآخر لم يوجد إلا في نفس صاحبه فقط - - من هنا جميعاً فإن هذه الديموقراطية البرلمانية المستوردة ليست إلا غلافاً جذاباً وقناعاً براقاً للديكتاتورية الأصيلة والأصلية ، لذا يمكننا – والديموقراطية أكثر شئ نسبية إن لم تكن أكثر شئ مطاطاً – أن نسميها بحق الديموقراطية الشرقية كمرادف محلي أو عصري للطغيان الشرقي ويمكنك أيضاً أن تسميها ديموقراطية العالم الثالث - - – وما هي إلا الغراب يقلد مشية الطاووس - -وكما في دول الشرق الأوسط والعالم المتخلف ليس ثمة شئ في سياسة مصر الخارجية اسمه الشعب من الوجهة العملية ، ولا أوهام في هذا أو انفعال ، فصناعة السياسة الخارجية وتشكيلها وتوجيهها هي عملياً وواقعياً بغض النظر عن الشكليات السطحية المموهة حكر لرجل واحد هو الحاكم - - - وأنه حاكم مطلق خارجياً كما هو داخلياً ، ولا يكاد يوجد حاكم في العالم القديم أو الحديث ينفرد بوضع سياسة بلده الخارجية كحاكم مصر ، وقد عبر بعض المعلقين الأمريكيين مؤخراً علي هذه الظاهرة بقولهم إن السياسة الخارجية في هذا الجزء من العالم سياسة شخصية أساساً ، الدور الشخصي للحاكم هو الدور المحوري إن لم يكن الأوحد فيها ، وفي هذا بالدقة تكمن جذور المأساة العظمي ، فمكان مصر ومكانتها الدولية كقوة سياسية ، انتصارها وهزيمتها مصيرها وبقاؤها - - إلخ كل أولئك بين يدي شخص واحد - - - - لقد تغيرت مصر الحديثة والمعاصرة في جميع نواحي الحضارة المادية واللامادية والحياة الاقتصادية والاجتماعية بدرجات متفاوتات ، وذلك علي الأقل بحكم العصر والحضارة الحديثة المُعدية ، تماماً مثلما تغير كل العالم الثالث ولربما تفوقت مصر في مدي هذا التغيير ، غير أنها من أسف لم تكد تتغير من ناحية نظام الحكم ، ففي هذا لا جديد تحت الشمس)١٣

فقال القاضي للمؤرخ

[١٣] مقتطفات مختصرة من الجزء الرابع من كتاب- شخصية مصر – دراسة في عبقرية المكان –د جمال حمدان- والكتاب صادر عن دار الهلال – وهذه الفقرة في الباب العاشر تحت عنوان (آفاق الزمان وأبعاد المكان) وبالفصل الثاني والأربعين ، تحت عنوان الاستمرارية والانقطاع ، من صفحة ٦٠٤ وما بعدها

– إن كل هذا الكلام الذي قاله د جمال حمدان يجعلني ألح في السؤال ، لماذا لم يعود الجيش إلي ثكناته بعد نجاح حركته ؟

– في الحقيقة إن الإجابة علي هذا السؤال يجب أن تكون من الضباط الأحرار أنفسهم ، وهم حاضرون كشهود الآن لحسن الحظ

فسألهم القاضي عن ذلك

فقام العقل المدبر لثورة يوليو ١٩٥٢ وقائدها الحقيقي الزعيم جمال عبد الناصر ، وقرأ من كتابه فلسفة الثورة الذي كان يحمل نسخه منه

– لقد كنت أتصور قبل ٢٣يوليو أن الأمة كلها متحفزة متأهبة وأنها لا تنتظر إلا طليعة تقتحم أمامها السور فتندفع الأمة وراءها صفوفاً متراصة منتظمة تزحف زحفاً مقدساً إلي الهدف الكبير ،، وكنت أتصور دورنا علي أنه دور طليعة الفدائيين ، وكنت أظن أن دورنا هذا لا يستغرق أكثر من بضع ساعات ، ويأتي بعدها الزحف المقدس للصفوف المتراصة المنتظمة إلي الهدف الكبير ، بل قد كان الخيال يشط بي أحياناً فيخيل إلي أني أسمع صليل الصفوف المتراصة وأسمع هدير الوقع الرهيب لزحفها المنظم إلي الهدف الكبير ، أسمع هذا كله ويبدو في سمعي من فرط إيماني به حقيقة مادية ، وليس مجرد تصورات خيال ،، ثم فاجأني الواقع بعد ٢٣ يوليو ،،، قامت الطليعة بمهمتها ، واقتحمت سور الطغيان ، وخلعت الطاغية ، ووقفت تنتظر وصول الزحف المقدس للصفوف المتراصة المنظمة إلي الهدف الكبير ،، ،، وطال انتظارها ،، ،، لقد جاءتها جموع ليس لها آخر ،،، ولكن ما أبعد الحقيقة عن الخيال ،، كانت الجموع التي جاءت أشياعاً متفرقة ، وفلولاً متناثرة ، وتعطل الزحف المقدس إلي الهدف الكبير ، وبدت الصورة يومها قاتمة مخيفة تنذر بالخطر ،، وساعتها أحسست وقلبي يملؤه الحزن وتقطر منه المرارة ، أن مهمة الطليعة لم تنته في هذه الساعة ، بل إنها من هذه الساعة بدأت ، ، كنا في حاجة إلي النظام فلم نجد وراءنا إلا الفوضي ،،، وكنا في حاجة إلي الاتحاد فلم نجد وراءنا إلا الخلاف ،،، وكنا في حاجة إلي العمل فلم نجد وراءنا إلا الخنوع والتكاسل ،،، ومن هنا وليس من أي شئ أخذت الثورة شعارها ،، ولم نكن علي استعداد ،، وذهبنا نلتمس الرأي من ذوي الرأي ، والخبرة من أصحابها ،، ومن سوء حظنا لم نعثر علي الشئ الكثير ،، كل رجل قابلناه لم يكن يهدف إلا إلي قتل رجل آخر ، وكل فكرة سمعناها لم تكن تهدف إلا إلي هدم فكرة أخري ولو أننا أطعنا كل ما سمعناه ، لقتلنا جميع الرجال وهدمنا جميع الأفكار ، ولما كان لنا بعدها ما نفعله ، إلا أن نجلس بين الأشلاء والأنقاض نندب الحظ البائس ونلوم القدر التعس ، وانهالت علينا

الشكاوي والعرائض بالألوف ومئات الألوف ، ولو أن هذه الشكاوي والعرائض كانت تروي لنا حالات تستحق الانصاف أو مظالم يجب أن يعود إليها العدل ، لكان الأمر منطقياً ومفهوماً ، ولكن معظم ما كان يرد إلينا لم يزد أو ينقص عن أن يكون طلبات انتقام ، كأن الثورة قامت لتكون سلاحاً في يد الحاقدين والمبغضين ، ولو أن أحداً سألني في تلك الأيام ، ما أعز أمانيك ؟ لقلت له علي الفور : أن أسمع مصرياً يقول كلمة انصاف في حق مصري آخر ،، وأن أحس أن مصرياً قد فتح قلبه للصفح والغفران والحب لاخوانه المصريين ،، وأن أري مصرياً لا يكرس وقته لتسفيه آراء مصري آخر ، وأن لا أري هناك بعد ذلك كله أنانية فردية مستحكمة ، كانت كلمة أنا علي كل لسان ،، كانت هي الحل لكل مشكلة ،، وكانت الدواء لكل داء ،، وكثيراً ما كنت أقابل كبراء –أو هكذا تسميهم الصحف – من كل الاتجاهات والألوان ، وكنت أسأل الواحد منهم عن مشكلة ألتمس عنده حلاً لها ولم أكن أسمع إلا "أنا" ، مشاكل الاقتصاد هو وحده يفهمها أما الباقون جميعاً فهم في العلم بها أطفال يحبون ،، ومشاكل السياسة هو وحده الخبير بها أما الباقون جميعاً فما زالوا في ألف باء لم يتقدموا بعدها حرفاً واحداً ،،، – – – – – – – كان الموقف يتطلب أن تقوم قوة يقرب ما بين أفرادها إطار واحد يبعد عنهم إلي حد ما صراع الأفراد والطبقات ،، وأن تكون هذه القوة من صميم الشعب وأن يكون في استطاعة أفرادها أن يثق بعضهم ببعض ، وأن يكون في يدهم من عناصر القوة المادية ما يكفل لهم عملاً سريعاً حاسماً ،، ولم تكن هذه الشروط تنطبق إلا علي الجيش)[١٤]

فقال القاضي

– لا تنطبق هذه الشروط إلا علي الجيش ، سبحان الله ، هل كنت تعتقد أن اختلاف الآراء والتنوع مشكلة في المجتمع وأن أهل الثقة أهم من أهل الخبرة ، أم كنت تريد أن تتحد جميع القوي السياسية مع اختلاف مشاربها وتوجهاتها في حزب واحد ورؤية واحدة لحل جميع المشاكل وتخطي العقبات

قال المؤرخ

– إن هذا ما حدث بالفعل فقد تم إلغاء جميع الأحزاب وتم القضاء علي جميع القوي السياسية وتم تأسيس ما يسمي بالاتحاد القومي –الاتحاد الاشتراكي– ليكون المنبر الوحيد لممارسة السياسة في مصر

فسأله القاضي

– وما هو الهدف الكبير الذي تكلمت عنه ؟

١٤ نقلاً عن كتاب –فلسفة الثورة- تأليف الرئيس جمال عبد الناصر ، -بيت العرب للتوثيق العصري –طبعة ١٩٩٦- مقتطفات من صفحة ٢٦ وما بعدها

– لقد كانت هناك بالطبع أهداف ستة معلنة للثورة درسناها جميعاً في كتب التاريخ في المدارس وهي : (١– القضاء على الإقطاع. ٢– القضاء على الاستعمار. ٣– القضاء على سيطرة رأس المال على الحكم. ٤– إقامة جيش وطني قوي. ٥– إقامة عدالة اجتماعية. ٦– إقامة حياة ديمقراطية سليمة.

– إنها أهداف كبيرة فعلاً بلا شك ، ولكن ألم يكن القضاء علي الاستعمار سيتحقق علي أي حال بعد سيطرة قوي عظمي جديدة علي العالم وكان انسحاب بريطانيا وفرنسا من الشرق الأوسط أمر حتمي وبالتالي مغادرة الاحتلال البريطاني ، وقد فشلت كل المفاوضات مع الإنجليز بشأن الجلاء فكانت هناك عوامل أخري أدت إلي الجلاء

فقال أحد المستشارين

– أما عن القضاء علي الإقطاع وسيطرة رأس المال علي الحكم فأعتقد أنه لم يحدث جديد في هذا الشأن فرجال الأعمال الجدد أصبحوا يشكلون بديلاً للبشوات وسيطروا بالفعل علي الحكم

وقال الدفاع :

– أما عن الحياة الديمقراطية فحدث ولا حرج ، والجيش القوي المطلوب تأسيسه تولي أمره عبد الحكيم عامر المنعدم الخبرة تقريباً وأثبت فشلاً ذريعاً في حرب ١٩٦٧ وانتحر عبد الحكيم عامر ، كما يقولون قال الإدعاء

– إذن فكل ما يمكن أن نتناوله من إنجازات الثورة إذا جاز التعبير هو قانون الإصلاح الزراعي وهو قانون عليه تحفظات كثيرة كما تعلمون

ثم أضاف الإدعاء قائلًا :

– إذا كانت أهداف الثورة لم تتحقق بالكامل بالشكل الذي يرضيكم فعلي الأقل قد كانت مشمولة بحسن النوايا ، والفشل في التطبيق لا يعني عدم جدية المحاولة وحسن النية

الإصلاح الزراعي

قال القاضي للشهود :

– حسنًا يمكننا الحديث عن إنجاز الإصلاح الزراعي ، فليدلي كل منكم بشهادته حوله

قال أحد الشهود من المؤرخين

– الجدير بالذكر أن قانون الإصلاح الزراعي قد رفضه رئيس الوزراء المخضرم علي ماهر باشا وجميع القوي السياسية تقريباً وأصر الضباط الأحرار علي تنفيذه

وقال شاهد آخر

– كان قانون الإصلاح الزراعي المصري من الناحية التاريخية أول خطوة اتخذتها السلطة الجديدة التي أمسكت بزمام الأمور في٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ذي القعدة ١٣٧١هـ فقد أعلن القانون بعد ٤٥ يوما من قيام تنظيم الضباط الأحرار بطرد الملك فاروق؛ لهذا لم تكن الأهداف الحقيقية لإصدار هذا القانون حتى وقت صدوره واضحة لحركة الضباط الجدد. وبعد صدور القانون بيومين استقالت وزارة علي ماهر، كما أعلن الكثير من السياسيين والشخصيات القيادية في الأحزاب العلنية الموجودة على الساحة معارضتهم للقانون، بل إن أحدهم تجاوز مرحلة المعارضة إلى التمرد المسلح ضده؛ فقد تصدى "عدلي لملوم" المالك الكبير ومن ورائه عائلته ذات النفوذ في محافظة "المنيا" –جنوب مصر– ومعه مئات من الرجال المسلحين، للسلطة الجديدة، وأعلن أنه لن يترك هذا القانون يمر. وقد أبدى كثير من المراقبين المختصين دهشتهم للضجة السياسية العالية التي أثارها صدور قانون الإصلاح الزراعي، فلقد رأوا فيه قانونا "ليبراليا" وبشكل خاص توفيقيا، مثله مثل كثير من القوانين التي كانت قد صدرت بالفعل في عديد من البلدان الرأسمالية والبلدان النامية. ولقد لاحظت الأستاذة البريطانية "دورين واربنر" المتخصصة في الاقتصاد السياسي وبدهشة أن هذا القانون أثار هذه الضجة الكبيرة، بالرغم من أنه لا يمس سوى ١٠% من الأراضي الزراعية، وبرغم من أنه قد تقرر صرف تعويضات عالية للملاك. ، بينما أعلن آخرون أن ذلك القانون جاء متخلفا عن التوقعات والأفكار التي كانت مطروحة على الساحة آنذاك. في حين ذهب البعض إلى القول بأن هذا القانون جاء موافقا "للنمط الأمريكي" في الإصلاحات الزراعية.

فقال القاضي :

– فماذا كانت المشكلة الزراعية قبل "الإصلاح الزراعي" ؟

قال المؤرخ

– برزت المشكلة الزراعية في مصر في بداية العشرينيات من القرن العشرين، وأخذت أبعادًا حادة خلال الثلاثينيات ثم عادت ثانية إلى التحسن الجزئي في أوائل الأربعينيات، إلا أنه نتيجة للفقر المتزايد في الريف، وسوء توزيع الملكية، وتحكم كبار الملاك في الاقتصاد الزراعي المصري وفي الحياة السياسية، انخفض متوسط الملكية بصورة تدريجية حتى تراوح متوسط الملكية في الفترة بين (١٣١٧–١٣٧١هـ= ١٩٠٠–١٩٥٢م) من ١.٤٦ فدان إلى ٠.٨ من الفدان، وزاد عدد صغار الملاك لنحو ٧٨٠,٠٠ عام (١٣٢٨هـ=١٩١٠م) ووصل إلى نحو مليونين عام (١٣١٧هـ= ١٩٥٢م) وارتفع عدد من يملكون أكثر

من فدان إلى خمسة أفدنة من حوالي ٤٦٤,٠٠٠ إلى نحو ٦٢٤,٠٠٠. ، وفي الوقت الذي كانت الدولة تقوم فيه باستصلاح بعض الأراضي فإن معظمها كان يذهب لكبار الملاك، وقد ساعد ذلك على أن يملك أقل من نصف في المائة من الملاك الزراعيين ٣٥% من الأراضي الزراعية، ووصل عدد المعدمين ممن لا يملكون أرضا ولا يستأجرون أي مساحة نحو مليون ونصف مليون أسرة. ، يضاف إلى ذلك أن عملية الائتمان كانت تتحكم فيها البنوك الأجنبية التي اهتمت بتمويل تجارة القطن، وهو ما أدى بصغار الفلاحين إلى أن يعتمدوا اعتمادا كليا على المرابين في الحصول على الائتمان اللازم للزراعة، وقد خلقت هذه الظروف ضغطا على الأراضي الزراعية فارتفعت أسعارها وقيمتها الإيجارية ارتفاعا ملحوظا، وهو ما فضل معه كبار الملاك تأجير أراضيهم إما نقدا أو بالمشاركة، وظهرت بالتالي طبقة من الوسطاء وظيفتهم التلاعب بأسعار الأراضي وإيجاراتها، حتى ارتفعت القيمة الإيجارية عام ١٩٥٠ إلى نحو خمسة أمثال ما كانت عليه عام ١٩٣٨.

فقال القاضي

– فهل صدرت المزيد من القوانين والتطورات بذات الشأن ؟

– إن الاتجاهات الرئيسية للقانون (الأول) للإصلاح الزراعي للأسف قد تطورت وتعمقت بالمزيد من القوانين والتطورات التي حدثت بعد ذلك، ويمكننا أن نحدد أهم هذه التطورات بين ١٩٥٢ – ١٩٧٠ فيما يلي: –القانون رقم ١٢٧ لسنة (١٣٨٠هـ=١٩٦١م) الذي أطلق عليه قانون الإصلاح الزراعي (الثاني)، وأهم ما في هذا القانون هو جعل الحد الأقصى لملكية الفرد ١٠٠ فدان، يضاف إليها ٥٠ فدانا لبقية الأسرة (الأولاد) للانتفاع فقط، وتحريم أي مبيعات للأرض من المالك لأبنائه، كما ألغى القانون الاستثناءات السابقة الخاصة بالأراضي قليلة الخصوبة. وتقدر الأراضي التي آلت إلى "الإصلاح الزراعي" نتيجة هذا القانون بـ٢١٤,١٣٢ ألف فدان. ، –القانون رقم ٥٠ لسنة (١٣٨٩هـ=١٩٦٩م) الذي أطلق عليه قانون الإصلاح الزراعي (الثالث)، والذي جعل الحد الأقصى لملكية الفرد ٥٠ فدانا. على أن هذا القانون الأخير لم يجد فرصة للتطبيق في واقع الأمر. وتقول الإحصائيات الرسمية بأنه حتى سنة ١٩٦٩ تم توزيع ٩٨٩,١٨٤ ألف فدان على الفلاحين منها ٧٧٥,٠١٨ ألف فدان تم الاستيلاء عليها وفقا لقوانين الإصلاح الزراعي، و١٨٤,٤١١ ألف فدان كانت تتبع بعض المؤسسات المختلف، أما الباقي وقدره ٢٩,٧٥٥ ألف فدان كان حصيلة أراضي لطرح لنيل، ووفقا لنفس هذه الإحصائيات الرسمية فقد وزعت تلك الأراضي على ٣٢٥,٦٧٠ ألف أسرة.

– فما هو رأي المعارضين لهذا القانون ؟

قال أحد الشهود من المعارضين لقانون الإصلاح الزراعي : ٠

– لا يصح ولا يجوز نزع الملكية من الأفراد ما لم تكن هناك حاجة ملحة أو مصلحة كبرى يتفق عليها ولا يُختلف فيها، وهذا ما لم يتحقق في قانون الإصلاح الزراعي".. والإسلام يبيح الملكية المطلقة للأفراد ويوجب بجانب ذلك على الأغنياء حقوقا للفقراء يؤدونها إليهم، ولا يوجد في الشريعة الإسلامية ما يحول بين المرء والتملك، وليس فيها ما يسوغ تسمية الملاك بالمحتكرين مهما اتسعت ثورتهم، وأن العمل على هدم الثروات باعتبارها ضربا من الاحتكار يأباه الإسلام الذي يحترم حق الملكية ويحميها، والشريعة الإسلامية لم تحدد حدا لا يتجاوزه المالك، ولم تلزم أحدا بالنزول عن ملكه مجانا أو بثمن. ، وحجم الملكية الزراعية لا يبقى على حاله بمرور الزمن حيث يضمن نظام الميراث الإسلامي تفتيت هذا الحجم الكبير الذي دفع "ثوار يوليو" لإصدار هذه القوانين التي تحدد حجم الملكية بهدف محاربة الإقطاعيين.

قال الدفاع معلقًا علي قول الشهود

– علي أي حال لقد رأينا بأعيننا علي الواقع ما آل إليه الحال من أكبر عملية تفتيت للرقعة الزراعية في مصر ، نتيجة للعبث بها بقوانين غير مدروسة دراسة جيدة ، ولله الأمر من قبل ومن بعد

قال المؤرخ

– لقد اعتبر الضباط الأحرار في ذلك الوقت أن قانون الإصلاح الزراعي أهم إنجاز لحركتهم ، واعتبروا كل من يعارضه هو عدو للثورة

اعتراض الإدعاء علي الاستماع لشهادات قادة ثورة يوليو ١٩٥٢

وطلب الدفاع الاستماع لشهادة الرئيس السادات

فاعترض الإدعاء وقال :

– نحن هنا لسنا بصدد الحديث عن ثورة يوليو ١٩٥٢ ، فلدينا قضية ننظرها ومتهم لنحاكمه

فقال الدفاع

– إن عودة الحكم للمصريين هو جوهر هذه القضية وأعتقد أن تقييم هذه التجربة ستفيد القضية

فاقتنع القاضي برأي الدفاع ورفض اعتراض الادعاء وطلب من الرئيس السادات الكلام فقال

– (في ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ ، كانت الصورة قد اتضحت أمامنا ،، فقانون الإصلاح الزراعي مرفوض من رئيس وزراء الثورة علي ماهر ١٥ ومن الأحزاب جميعاً ، وتطهير الأحزاب لم يكن تطهيراً إلا بالاسم فقط ، يجب إذن أن نتولي السلطة ، وهذا فعلاً ما كان ، فذهبت مع عبد الناصر وجمال سالم إلي علي ماهر في مكتبه في رئاسة مجلس الوزراء وقلنا له شكراً ، لقد أديت مهمتك علي أحسن وجه ، فقدم استقالته ، وعينا اللواء محمد نجيب رئيساً للوزارة علي أن يكون الوزراء كلهم من المدنيين ، هكذا كان بدء اتجاهنا نحو السلطة ، كان الأصل في تعيين محمد نجيب رئيساً لمجلس قيادة الثورة أن وجوده سوف يضع حداً للصراعات داخل المجلس نظراً لأننا جميعاً من أعمار متقاربة ، أما هو فيكبرنا بكثير ، ولكن للأسف فإن الذي حدث هو العكس ، فقد بدأت صراعات جديدة دخلها نجيب ، وفوجئت أنا بحملة اشاعات ضدي يقودها محمد نجيب وصلاح سالم١٦ كما أخبرني عبد الناصر في ذلك الوقت ، لم يكن هذا بالأمر الذي يهمني أو يشغل بالي ، ولكن المسائل تطورت بعد ستة شهور فقط من قيام الثورة أي ديسمبر سنة ١٩٥٢ ، فإذا بنا نفاجأ باتصال بعض رجال الأحزاب ببعض ضباط القوات المسلحة وكان تفسير هذا الأمر بسيطاً ،، وهو أن الأحزاب التي كانت تتصارع علي الحكم بالتقرب إلي الملك تارة وإلي الإنجليز تارة أخري أو إلي الاثنين تارة ثالثة وجدت فجأة أن الثورة في الأيام الثلاثة الأولي لها قد عزلت الملك وعزلت أيضاً في نفس الوقت نفوذ بريطانيا الإمبراطورية العتيدة وأصبحت سلطة السيادة في مجلس قيادة الثورة الذي يتكون من ضباط مصريين في القوات المسلحة المصرية ، أو بمعني آخر أصبحت القوات المسلحة هي مصدر السلطات فلماذا لا تحاول الاتصال بها كما كان الحال مع الملك ومع الإنجليز ؟ ، وعندما عرفنا ذلك في مجلس

---

١٥ كان علي ماهر باشا هو من وقع عليه اختيار الضباط الأحرار ليتولي رئاسة الوزراء مؤقتاً فور نجاح حركتهم وبداية سيطرتهم علي السلطة وقد ورد عنه في موسوعة ويكيبيديا ما يلي : علي ماهر باشا (1960 - 1881) من أعيان الشراكسة في مصر، والده محمد ماهر باشا وكيل وزارة البحرية ومحافظ القاهرة. سياسي مصري بارز شارك في ثورة ١٩١٩ .تسلم وزارة المعارف عام ١٩٢٥ وشغل منصب رئيس وزراء مصر أربعة مرات كان أولها في 30 يناير 1936 وآخرها عند قيام ثورة ، يوليو 1952 حيث عُهد إليه برئاسة أول وزارة مصرية في عهد الثورة المصرية. اعتقله مصطفى النحاس باشا في أثناء الحرب العالمية الثانية بتهمة موالاته للمحور حاول الهروب لكن البوليس المصري قبض عليه، وهو الأخ الشقيق لرئيس الوزراء الدكتور أحمد ماهر باشا. شغل منصب رئيس الديوان الملكى المصري في عهد الملك فؤاد وحصل على نيشان فؤاد الأول أيضا. عرف بحنكته السياسية ودهائه في معالجة المهمات الصعبة فسمّي برجل الأزمات، ورجل الساعة تقديرا لحنكته ومهاراته السياسية. توفي في 25 أغسطس1960 م في مدينة جنيف ودفن بالقاهرة.

١٦ صلاح مصطفى سالم ١٩٢٠ -١٩٦٢ ضابط مصري، ولد في سبتمبر 1920 في مدينة سنكات شرق السودان، حيث كان والده موظفا هناك. أمضى طفولته هناك، وتعلم في كتاتيب السودان. وهو الأخ الأصغر لجمال سالم عندما عاد إلى القاهرة مع والده تلقى تعليمه الابتدائي، ثم حصل على البكالوريا، وتخرج في الكلية الحربية سنة .1940 تخرج في كلية أركان الحرب سنة1948 ، وشارك مع قوات الفدائيين التي كان يقودها الشهيد أحمد عبد العزيز ، تعرف على جمال عبد الناصر أثناء حصاره في الفالوجة، وانضم إلى الضباط الأحرار، وكان عضوا في اللجنة التنفيذية لهذا التنظيم، وعندما قام الضباط الأحرار بحركتهم في يوليو 1952 كان صلاح في العريش، وسيطر على القوات الموجودة هناك. ومما عرف عن صلاح سالم شدته وحزمه في اي قضيه تخص الثورة. ، تولى وزارة الإرشاد القومي (الإعلام) في الفترة من ١٨ يونيو ١٩٥٣ وحتى ٧ أكتوبر ١٩٥٨. ، كان عضوا في المجلس الأعلى لهيئة التحرير. من الضباط الأحرار الذين قاموا بثورة يوليو حيث كان عضواً بمجلس قيادة الثورة. اشتغل بالصحافة حيث تولى الاشراف على صحيفتى الشعب والجمهورية. أول مسئول مصري سافر إلى جنوب السودان عام ١٩٥٤ لتحقيق المصالحة الوطنية بين الشماليين والجنوبيين قبل انسحاب بريطانيا من مصر عام ١٩٥٤ ومن السودان عام ١٩٥٦. اشتغل بالصحافة وتولى رئاسة مجلس إدارة دار التحرير للطباعة والنشر. رأس تحرير جريدة الجمهورية . كان صلاح سالم أول من توفى من أعضاء مجلس قيادة الثورة، حيث توفي في سن صغيرة عن عمر ٤١ عاما في 18 فبراير 1962 بمرض السرطان. وقد شيع جثمانه في جنازة مهيبة تقدمها جمال عبد الناصر وجميع زملائه والوزراء، حيث بدأت الجنازة من جامع شركس بجوار وزارة الأوقاف الي ميدان إبراهيم باشا. وهنا تجدر الإشارة إلى أن عبد اللطيف البغدادي وحينما كان يقوم بالانتهاء من أحد أعماله الانشائية العظيمة واشهرها طريق الكورنيش والطريق الجديد الذي استقطع جزءا من المقطم وامتد في أرض صحراوية أصبحت بعد ذلك مدينة نصر ؛ قد تصادف مع موعد وفاة صلاح سالم، فاطلق اسمه على هذا الطريق الطويل شارع صلاح سالم الذي أصبح من أشهر شوارع مصر .نقلاً عن موسوعة ويكيبيديا

قيادة الثورة كان لابد من مواجهة الوضع الجديد لكي نفهم السياسيين والأحزاب أن القوات المسلحة ليست لحزب ولا لفئة معينة ولا لطائفة وإنما هي للوطن ، وكان لابد من اتخاذ إجراء فوري لتأكيد هذا المعني ،، وضعنا السياسيين في المعتقل ، أما الضباط الذين حاولوا التآمر مع هؤلاء السياسيين من الأحزاب فحوكموا محاكمة عسكرية ، وفي ١٦ يناير ١٩٥٣ ، ألغينا الأحزاب ، وصدر قرار مجلس الثورة بالغاء الأحزاب ووضع السلطة التنفيذية والتشريعية في مجلس الثورة لمدة ثلاث سنوات تنتهي في ١٦ يناير سنة ١٩٥٦ ، هنا بدأ الإخوان المسلمين الصراع المفتوح ، ، فصدر قرار من مجلس الثورة بحل الجماعة ، ولكنهم ظلوا علي نشاطهم إلي مارس ٥٤ ، ثم إلي أكتوبر ٥٤ عندما حاولوا قتل جمال عبد الناصر في ميدان المنشية بالإسكندرية ، المهم أن الأحزاب كلها ألغيت وأخذنا سلطة السيادة ولكنا وعدنا بالدستور في نهاية الثلاث سنوات ،، وقد كان ،، ففي ١٦ يناير سنة ١٩٥٦ أعلنا الدستور المؤقت ، ولا أعرف لماذا اخترنا أن يكون مؤقتاً ----وفي يوم واحد من شهر مارس سنة ١٩٥٣ رُقي عبد الحكيم عامر من رتبة صاغ إلي رتبة لواء وعين قائداً عاماً للقوات المسلحة وفي نفس اليوم أعلنا الجمهورية فتخلصنا من مجلس الوصاية وصادرنا أموال العائلة المالكة وقررنا تعيين محمد نجيب رئيساً للجمهورية بعد أن أُرغم علي ترك القيادة العامة للقوات المسلحة في ذلك اليوم كطلب مجلس قيادة الثورة ، ، ودخل عبد الناصر الوزارة كنائب رئيس وزراء ووزير داخلية ، ولإنهاء كل الصراعات وخاصة بعد تعيين عامر قائداً عاماً للقوات المسلحة دخل بعضنا الوزارات ، هذا كله مجتمعاً كان الحدث الأول المهم في عام ١٩٥٣ وفيه نري أنه في أقل من سنة من بداية الثورة ، اتضح الصراع بين محمد نجيب وبقية الأعضاء ، كما اتضحت حقيقة لم أكن أنا علي الأقل أدركها من قبل

فقال القاضي للرئيس السادات

- وما هي هذه الحقيقة التي اتضحت لك

- أن للحكم بريقاً يمكن أن يخلب لب الثوار ويلعب برؤوسهم ،، هذا أمر بشري علي ما أعتقد ، ولكن أحمد الله أن هذا لم يكن شأني فالإنسان عندما يكون في دخيلة نفسه أكبر من أي شئ يصبح في غني عن كل شئ-)[١٧]

قال الدفاع

[١٧] نقلاً عن كتاب –البحث عن الذات-قصة حياتي-تأليف الرئيس محمد أنور السادات –المكتب المصري الحديث -مقتطفات من صفحة ١٣٦ وما بعدها

– إن أكثر ما لفت نظري في هذا الكلام أن مجلس قيادة الثورة كانت به صراعات وهو ما يتناقض مع ما قاله الزعيم جمال عبد الناصر وكتبه في كتابه (فلسفة الثورة) عندما قال بالحرف (كان الموقف يتطلب أن تقوم قوة يقرب ما بين أفرادها إطار واحد يبعد عنهم إلي حد ما صراع الأفراد والطبقات ،، وأن تكون هذه القوة من صميم الشعب وأن يكون في استطاعة أفرادها أن يثق بعضهم ببعض ، وأن يكون في يدهم من عناصر القوة المادية ما يكفل لهم عملاً سريعاً حاسماً ،، ولم تكن هذه الشروط تنطبق إلا علي الجيش)

قال الإدعاء

– لا أعتقد أن أي مجلس أياً كان يخلو من الخلافات علي أي حال ولعله يقصد الثقة المتبادلة

وأضاف الدفاع

– وما لفت نظري أيضاً بل وأعجبني في كلام الرئيس السادات قوله (أن للحكم بريقاً يمكن أن يخلب لب الثوار ويلعب برؤوسهم ،،

قال الإدعاء

– هذا أمر بشري علي ما أعتقد ، وبالفعل إنها كلمات معبرة جداً عن الحقيقة

قال أحد المستشارين

– إنني اشتقت لأستمع إلي شهادة اللواء محمد نجيب وما كتبه في كتابه الشهير (كنت رئيساً لمصر)

فطلب القاضي من اللواء نجيب الكلام فقال

– (كان للثورة أعداء ، وكنا نحن أشدهم خطورة ، كان كل ضابط من ضباط الثورة يريد أن يملك .. يملك مثل الملك .. ويحكم مثل رئيس الحكومة ، لذلك فهم كانوا يسمون الوزراء بالسعاة ، أو بالطراطير ، أو بالمحضرين ، وكان زملائهم الضباط يقولون عنهم : طردنا ملكاً وجئنا بثلاثة عشر ملكاً آخر[١٨] ، هذا حدث بعد أيام قليلة من الثورة ، هذا حدث منذ أكثر من ٣٠ سنة ، وأنا اليوم أشعر أن الثورة ، تحولت بتصرفاتهم إلي عورة ، وأشعر أن ما كنت أنظر إليهم علي أنهم أولادي ، أصبحوا بعد ذلك مثل زبانية جهنم ، ومن كنت أتصورهم ثواراً ، أصبحوا أشراراً ، فيا رب لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ، – – – لقد خرج الجيش من الثكنات ، وانتشر في كل المصالح والوزارات المدنية ، فوقعت الكارثة التي لانزال نعاني منها إلي الآن في مصر ، كان كل ضابط من ضباط القيادة يريد أن يكون قوياً فأصبح لكل منهم "شلة" وكانت

[١٨] أسماء أعضاء مجلس قيادة الثورة كالآتي مع حفظ الألقاب : ١محمد نجيب-٢جمال عبد الناصر-٣محمد أنور السادات- ٤عبد الحكيم عامر -٥ جمال سالم=٦صلاح سالم=٧زكريا محيي الدين= ٨ حسين الشافعي-٩عبد اللطيف البغدادي-١٠كمال الدين حسين -١١خالد محيي الدين-١٢حسن إبراهيم-١٣يوسف صديق - عبد المنعم أمين

هذه الشلة غالباً من المنافقين الذين لم يلعبوا دوراً لا في التحضير للثورة ، ولا في القيام بها ، والمنافق دائماً مثل العسل علي قلب صاحب النفوذ ، لذلك فهو يحبه ويقربه ، ويتخلص بسببه من المخلصين الحقيقيين ، الذين راحوا وراء الشمس ، لأن إخلاصهم كان هماً وحجراً ثقيلاً علي قلوب الضباط من أصحاب الجلالة ، تعددت الشلل والتنظيمات داخل الجيش ، وحول ضباط القيادة ، وبدأ الصراع بين هذه الشلل ، بعد أيام من نجاح الثورة ، وتحول من يومها إلي قتال يومي شرس ، وظهرت مراكز القوي ، بعد شهور قليلة ، من قيام الثورة ، داخل مجلس القيادة وخارجه ، ومما لا شك فيه أن جمال عبد الناصر كان أكبر مركز قوة داخل المجلس ، وعندما ساعده الآخرون في التخلص مني ، استدار إليهم ، وتخلص منهم واحداً بعد الآخر . وقوة عبد الناصر في شخصيته ، وشخصيته من النوع الذي يتكيف ويتغير حسب الظروف ، فهو مرة مع الشيوعيين ومرة مع الإخوان ، وعشرات المرات ضد الجميع ومع نفسه ، لقد خلصتهم من فاروق ، وخلصهم سليمان حافظ١٩ من كبار السياسيين والأحزاب ، وخلصهم يوسف صديق٢٠ من نفسه ، وخلصهم ضباط المدفعية من عبد المنعم أمين٢١ وخلصهم ضباط الفرسان من خالد

---

١٩ سليمان حافظ ١٨٩٦ - ١٩٦٨ نائب رئيس مجلس الدولة المصرى عند قيام ثورة ٢٣ يوليو. وهو الرجل الذى اقترح على الضباط طرد الملك وأفتى لهم بالوصاية المؤقتة هربا من دعوة مجلس الأمة الوفدى المنحل حيث كان مناوئا صريحا للوفد مما أدى في النهاية الى تثبيت أركان الحكم العسكرى في البلاد. ولم يقل جزاؤه عن جزاء رئيسه المباشر عبد الرزاق السنهوري رئيس مجلس الدولة، فقد اعتقل لفترة ثم أفرج عنه وللحق لم يضرب بالحذاء مثل الآخر. ولد سليمان حافظ في الإسكندرية عام ١٨٩٦ في عائلة نوبية .وحصل على شهادة اتمام الدراسة الثانوية قسم أدبي عام ١٩١٣، من الإسكندرية. وحصل على ليسانس الحقوق من مدرسة الحقوق بالجامعة المصرية. كان متطرفاً في وطنيته، شديد الشجاعة مقداماً، رمزاً للجرأة والتضحية والوفاء. وفي العشرينات كان عضواً بارزاً في جماعة وطنية تناضل ضد الإنجليز، وقد افلت من حبل المشنقة بأعجوبة خلال نضاله ضد الإنجليز ضمن مجموعة تابعة لتلك الجمعية الوطنية السرية. وعمل بالمحاماة فترة من الوقت، ثم عين في سلك القضاء، وكان مستشاراً بالنقض حين نقل ليعمل وكيلاً لوزارة العدل. وكان بطبيعته لا يستطيع العيش إلا في مجال المحاماة الحر أو في صومعة القضاء. فانتقل في أوائل عام ١٩٤٩ إلى مجلس الدولة نائباً لرئيس المجلس لقسمي الرأي والتشريع. وكان يرأس المجلس آنذاك زميل صباه الدكتور عبد الرزاق السنهوري باشا. نقلاً عن موسوعة ويكيبيديا

٢٠ بدأت قصة يوسف صديق مع الثورة قبل ليلة 23 يوليو في أحد ايام أكتوبر سنة ١٩٥١ حينما زاره الضابط وحيد رمضان الذي عرض عليه الانضمام للضباط الاحرار واطلعه على برامجهم والتي كانت تدعو للتخلص من الفساد وارساء حياة ديمقراطية سليمة فوافق واسندت اليه من قبل تنظيم الثورة قيادة الكتيبة الأولى مدافع ماكينة، وقبل الموعد المحدد بقليل تحرك البكباشي يوسف صديق مع مقدمة كتيبته مدافع الماكينة من العريش إلي مقر الكتيبة الجديد في معسكر هايكستب قرب مدينة العبور ومعه معاونه عبد المجيد شديد. ويروي أحمد حمروش في كتابه "قصة ثورة يوليو، فيقول: اجتمعت اللجنة القيادية للثورة وقررت أن تكون ليلة ٢٢-٢٣ يوليو 1952 هي ليلة التحرك وأعطيت الخطة اسماً كودياً(نصر) وتحددت ساعة الصفر في الثانية عشرة مساء إلا أن جمال عبد الناصر عاد وعدل هذ الموعد إلى الواحدة صباحاً وابلغ جميع ضباط الحركة عدا يوسف صديق لكون معسكره في الهاكستيب بعيد جدا عن مدي تحركه ذلك اليوم فآثر انتظاره بالطريق العام ليقوم برده إلى الثكنات وكان لهذا الخطأ البسيط على العكس أعظم الأثر في نجاح الثورة. فقد كان تم ابلاغ يوسف صديق (بواسطة رسول قيادة الحركة الضابط زغلول عبد الرحمن كما ورد علي لسان يوسف صديق نفسه في مذكراته التي نشرها الدكتور عبد العظيم رمضان باسم أوراق يوسف صديق عن الهيئة المصرية للكتاب عام ١٩٩٩م - ص١٠٠) ووفقا لذلك فقد تم ابلاغ يوسف صديق أن ساعة الصفر هي ٢٤٠٠ أي منتصف الليل وليست الواحدة صباحا وهو الموعد الذي تم التعديل له (دون إمكانية تبليغ يوسف بالتعديل)، وكان يوسف قائداً ثانياً للكتيبة مدافع الماكينة ولم يخف الموقف على ضباطه وجنوده، وخطب فيهم قبل التحرك وقال لهم إنهم مقدمون هذه الليلة على عمل من أجل الأعمال في التاريخ المصري وسيظلون يفتخرون بما سيقومون به تلك الليلة هم وأبناؤهم واحفادهم واحفاد احفادهم. تحركت القوة من معسكر الهايكستب دون أن تدري ما يدبر في مركز القيادة، وكان يوسف صديق راكباً عربة جيب في مقدمة طابور عربات الكتيبة المليء بالجنود وما أن خرجت القوة من المعسكر حتى فوجئت باللواء عبد الرحمن مكي قائد الفرقة يقترب من المعسكر فإعتقلته القوة بأوامر من يوسف صديق وتم اقتياده بصحبة طابور القوة بسيارته التي يرفرف عليها علم القيادة محصورا بين عربة الجيب التي يركب بها يوسف في المقدمة والطابور وعند اقتراب القوة من مصر الجديدة صادفت أيضاً الأميرالاي عبد الرؤوف عابدين قائد ثاني الفرقة الذي كان يسرع بدوره للسيطرة علي معسكر هايكستب فأمر يوسف صديق أيضا باعتقاله وأركبه إلى جانب اللواء المعتقل من قبل بنفس سيارة اللواء وساروا مع القوة والمدافع موجهة عليهما من العربات الأخرى. ولم تقف الاعتقالات عند هذا الحد، فقد فوجيء يوسف ببعض جنوده يلتفون حول رجلين تبين أنهما جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر، وكانا حسبما روي يوسف في ملابس مدنية، ولما استفسر يوسف عن سر وجودهما حدث جدل بين جمال عبد الناصر ويوسف صديق حيث رأى جمال خطورة تحرك يوسف قبل الموعد المحدد ضمن الخطة الموضوعة سابقا للثورة على أمن ضباط الحركة الأحرار وعلى إمكانية نجاح الثورة ورأى رجوعه إلى الثكنات لكن يوسف صرح له انه لم يعد يستطيع العودة مرة ثانية دون اتمام العمل (الثورة) وان الثورة قد بدأت بالفعل حينما قامت قوة يوسف بالقبض على قائده اللواء عبد الرحمن مكي ثم الأميرالاي عبد الرؤوف عابدين (قائده الثاني) وقرر انه مستمر في طريقه إلى مبني قيادة الجيش لاحتلاله ولم يكن أحد يعلم على وجه اليقين مايتم في رئاسة الجيش (حيث كان خبر الثورة قد تسرب إلى الملك الذي ابلغ الأمر للقيادة لإتخاذ إجراء مضاد على وجه السرعة وكانت قيادة الجيش -التابع للملك- مجتمعة في ساعته وتاريخه تمهيدا لسحق الثورة أو الانقلاب بقيادة الفريق حسين فريد قائد الجيش قبل الثورة) (وقد حسم يوسف صديق الجدل بينه وبين جمال حينما أصر على مواصلة طريقه لاحتلال القيادة وأغلب الظن اتفاق الرجلين على ذلك لأن جمال عبد الناصر الذي استمر يراقب التحركات عن كثب

محيي الدين وتخلصوا مني ثم تخلص عبد الناصر من أغلبهم ، وبقي هو وعبد الحكيم عامر وأنور السادات وحسين الشافعي ، أما هو وعامر فقد تخلص منهما اليهود في حرب يونيو ١٩٦٧ ، وتخلص حسين الشافعي من متاعبهم وبقي في بيته ، ولم يبق من ضباط الثورة سوي أنور السادات الذي كان يعرف بدهاء الفلاح المصري ، كيف يتجنب الأهواء والعواصف ، وكان يقول عن كل شئ "صح" وكانت هذه الكلمة لا تعني أنه موافق أو غير موافق ، دائماً كانت تعني أنه يفكر وينتظر الفرصة ، هذا هو أسرع ملخص لسيناريو الثورة ، لكن لقطات هذا السيناريو التفصيلية أهم وأمتع بكثير من هذا التلخيص المبتور ، ولأنني لا أريد التشهير بأحد ، ولأنني لا أحمل في صدري أي حقد أو كراهية أو بغض أو ضغينة لأحد منهم ، ولأنني أقول هذا الكلام وأنا علي بعد سنتيمترات قليلة من لقاء ربي ، فإنني سأتعرض لبعض الوقائع والانحرافات التي نتجت عن استيلاء الضباط علي السلطة ، دون أسماء ولا تواريخ محددة ، وقد لا يحب التاريخ عدم فضح الأشخاص ، لكن الإنسانية بالتأكيد معي في ذلك ، إن أول شئ فعله ضباط القيادة بعد أن استقرت الأمور هو أنهم غيروا سياراتهم الجيب وركبوا سيارات الصالون الفاخرة ، للتمييز بينهم وبين باقي الضباط الأحرار ، أوحي جمال عبد الناصر لمصطفي أمين بكتابة مقالة بعنوان "سر الضباط التسعة" نشرت هذه المقالة في جريدة الأخبار ، في سبتمبر ١٩٥٢ ، في الصفحة الأولي بجانب صورة كبيرة لجمال عبد الناصر ومع بقية المقال في الصفحة الثالثة نشرت صور باقي ضباط القيادة من أعضاء المجلس ، وفي هذه المقالة طلب جمال عبد الناصر من مصطفي أمين أن يوحي للقارئ بأنه بطل الثورة

وجه بعد ذلك بقليل بارسال تعزيزات من أول الأجنحة التابعة للثورة التي تحركت في الموعد الأصلي اللاحق لمساندة يوسف بعد أن قام يوسف صديق مع جنوده باقتحام مبنى القيادة العامة للجيش والسيطرة عليه بالفعل.(بعد هذا اللقاء وفي الطريق أعد يوسف خطة بسيطة تقضي بمهاجمة مبنى قيادة الجيش وبالفعل وصل يوسف إلى المبنى وقام يوسف صديق وجنوده باقتحام مبنى القيادة بعد معركة قصيرة مع الحرس سقط خلالها اثنان من جنود الثورة واثنان من قوات الحرس ثم استسلم بقية الحرس فدخل يوسف مع جنوده مبنى القيادة وفتشوا الدور الأرضي وكان خالياً، وعندما أراد الصعود إلى الطابق الأعلى اعترض طريقهم شاويش حذره يوسف لكنه أصر على موقفه فأطلق عليه طلقة أصابته في قدمه، وعندما حاول فتح غرفة القادة وجد خلف بابها مقاومة فأطلق جنوده الرصاص علي الباب ثم اقتحموا الغرفة، وهناك كان يقف الفريق حسين فريد قائد الجيش، والأميرالاي حمدي هيبة وضباطاً آخرين أحدهم برتبة عقيد وآخر غير معروف رافعين منديلاً أبيضاً، فتم القبض عليهم حيث سلمهم لليوزباشي عبد المجيد شديد ليذهب بهم إلى معسكر الاعتقال المعد حسب الخطة في مبنى الكلية الحربية. وبذلك يعتبر يوسف صديق هو بطل الثورة الحقيقي الذي أنقذ ثورة يوليو من الانتكاسة في اللحظة الأخيرة وهو الذي نفذ خطة الاستيلاء على قيادة الجيش ومن ثم السلطة بأسرها في مصر في ذلك التاريخ (الساعة الثانية عشرة مساء ٢٣/٢٢ يوليو ١٩٥٢.(وفي فجر 25 يوليو تحرك عدد من قادة الثورة ومنهم يوسف صديق وحسين الشافعي وعبد المنعم أمين ليواجهوا الملك فاروق الذي كان متمركزاً مع أعوانه. ثم عاد الشافعي ويوسف إلى الإسكندرية في طائرة هليكوبتر مع أنور السادات وجمال سالم ومحمد نجيب وزكريا محي الدين .وفي أغسطس 1952 دخل يوسف الهيئة التأسيسية للضباط الأحرار مع محمد نجيب وزكريا محي الدين. ،، عقب نجاح حركة الضباط الأحرار دعا يوسف صديق لعودة الحياة النيابية، وخاض مناقشات عنيفة من أجل الديموقراطية داخل مجلس قيادة الثورة . ويقول يوسف عن تلك الخلافات في مذكراته: "كان طبيعياً أن أكون عضواً في مجلس قيادة الثورة، وبقيت كذلك حتي أعلنت الثورة أنها ستجري الانتخابات في فبراير1953 ، غير أن مجلس الثورة بدأ بعد ذلك يتجاهل هذه الأهداف، فحاولت أكثر من مرة أن أترك المجلس وأعود للجيش فلم يُسمح لي بذلك، حتي ثار فريق من الضباط الأحرار علي مجلس قيادة الثورة يتزعمه اليوزباشي محسن عبد الخالق وقام المجلس باعتقال هؤلاء الثائرين ومحاكمتهم، فإتصلت بالبكباشي جمال عبد الناصر وأخبرته أنني لايمكن أن أبقي عضواً في مجلس الثورة وطلبت منه أن يعتبرني مستقيلاً، فاستدعاني للقاهرة، ونصحني بالسفر للعلاج في سويسرا في مارس."1953 وعندما وقعت أزمة فبراير ومارس عام1954 ، طالب يوسف صديق في مقالاته ورسائله لمحمد نجيب بضرورة دعوة البرلمان المنحل ليمارس حقوقه الشرعية، وتأليف وزارة ائتلافية من قبل التيارات السياسية المختلفة من الوفد والإخوان المسلمون والاشتراكيين والشيوعيين، وعلى أثر ذلك اعتقل هو وأسرته، وأودع في السجن الحربي في أبريل1954 ، ثم أُفرج عنه في مايو 1955 وحددت إقامته بقريته بقية عمره إلى أن توفي في ٣١ مارس.1975 نقلاً عن موسوعة ويكيبيديا

٢١ أحمد أحمد أمين وشهرته عبد المنعم أمين، قائد سلاح الفرسان و رئيس حرس الحدود ومحافظ سابق لمحافظة أسوان، انضم إلى حركة الضباط الأحرار قبل ثورة ٢٣ يوليو مباشرةً ورشح لرئاسة الجمهورية.[١] يوجد له تمثال في المتحف الحربي. ولد في قرية محلة دياي بمركز دسوق، تعلم في كتاب القرية وحفظ القرآن بها. واصل تعليمه حتى التحق بالكلية الحربية عام ١٩٣٢م وتخرج برتبة ملازم أول ثم تدرج في الترقيات العسكرية المختلفة وعاش بالقاهرة. توفي في عام1978 م و دفن بقرية محلة دياي كما وصى بذلك.

ورئيسها الذي يختفي في الظل ، وأنا لم أهتم بهذا الكلام ، لكن الذي اهتم به باقي الضباط الأحرار الذين غضبوا من نشره ، خاصة وان هناك اتفاق قديم فيما بينهم بعدم نشر صورهم في الجرائد ، ورفض الدعاية ، وإنكار الذات ، وأثارت مقالة مصطفي أمين الفتنة بين صفوف الضباط الأحرار ، وحرضت بعض منهم علي التمرد والإنقلاب ، كما حدث مع ضباط المدفعية ، وكان ضباط المدفعية قد بدأوا في رصد انحرافات ضباط القيادة ، وكانت فضائحهم في الحقيقة كثيرة ، فقد ترك أحدهم شقته المتواضعة واستولي علي قصر من قصور الأمراء في جاردن سيتي ، حتي يكون قريباً من إحدي الأميرات التي كان قصرها قريباً من ذلك القصر الذي استولي عليه --)٢٢

فاعترض الإدعاء وقال

– عفواً للمقاطعة ولكني لا أريد أن نسترسل في سرد مثل هذه الأمور وأود أن ننتقل للحديث عن الخلافات التي حدثت بين المؤيدين والمعارضين من ضباط القيادة لتطبيق الديمقراطية بعد نجاح حركتهم في السيطرة علي السلطة

فقال القاضي للإدعاء

– إنك محق بلا شك في طلبك حتي لا نسهب في مثل هذه الأحاديث

ثم قال القاضي للواء نجيب علي أي حال لقد وصلت رسالتك بطريقة أو بأخري ، ولنستمع منك الآن عن ما حدث للديمقراطية علي أيدي قادة الثورة

– طبيعة الأحزاب كانت قد تغيرت ، والانتخابات الديمقراطية التي نطلبها لم تكن خطوة للخلف ، وإنما كانت خطوة إلي الأمام لأنها تحمل تعبيراً عن إرادة الجماهير في الرقابة الشعبية والمشاركة الفعلية في شئون الحكم ، هذا ما كنت أؤمن به ، وهذا ما كنت سأطالب به الحكومة والمجلس في أول اجتماع مشترك وكان موعد هذا الاجتماع في ٢٠ مارس لكن قبل يوم واحد من هذا الموعد وقعت مفاجأة مذهلة غيرت خطتي

– ماذا حدث ؟

– وقعت ستة انفجارات في ذلك اليوم ، لكن في أماكن متفرقة ، منها السكة الحديد ، والجامعة ، وجروبي ، ولم يُقبض علي الفاعل ، وقد عرفت بعد سنوات أن هذه الانفجارات كانت بتدبير من جمال عبد الناصر ، كما اعترف عبد اللطيف البغدادي في مذكراته ، وذلك لإثبات أن الأمن غير مستقر ، ولابد من العودة بالبلاد إلي الحالة غير العادية ، وأنا في الحقيقة شممت هذه الرائحة القذرة في اجتماع اليوم التالي ، فقد

[٢٢] نقلاً عن كتاب (مذكرات محمد نجيب-كنت رئيساً لمصر)- الطبعة الثانية ١٩٨٤- الناشر : المكتب المصري الحديث- مقتطفات من صفحة ٢٠١ وما بعدها

تعالت الصيحات التي تطالب بالضرب علي أيدي المخربين ، وقلت لهم في صراحة أقرب للاتهام : لا يوجد صاحب مصلحة في التخريب إلا هؤلاء الذين يبتغون تعطيل مسار الشعب إلي الديمقراطية ، وعندما أحس البعض بالبطحة التي فوق رؤوسهم ، طالبوا بتخلي أعضاء المجلس عن السلطة وانسحابهم من الميدان ، وتكهرب الجو ، كنت أريد أن تمر هذه الأيام في سلام حتي موعد الانتخابات الذي فتحنا له القيد في جداول الناخبين في ١٥مارس ، وكانوا هم يضعون الأمور علي طرف نقيض ، وعلي كف عفريت ، وأدركت أنهم يسعون لتفجير الموقف ، وإلي هدم المعبد ، وفي مساء نفس اليوم كنت أنا وعبد الناصر في قصر عابدين ، في انتظار حضور الملك سعود لدخول مأدبة العشاء الرسمية المقامة علي شرفه ، عندما لمح جمال عبد الناصر ، سليمان حافظ قادماً ، فناداه ، وسأله : هل من الضروري دستورياً أن تعود الأحزاب المنحلة قبل انتخابات الجمعية التأسيسية ؟ ، فقال سليمان حافظ : لا بل والأولي لخير البلاد ومصلحتها ألا تكون كذلك ، . وكدت أن أضحك من هذه المسرحية الساذجة ، فأي دستور يتحدثان عنه ؟ الدستور الذي سقط ؟ أم الدستور الذي يُعد ؟ ثم إنني أنظر من وجهة النظر السياسية ، أليس من الأفضل أن تكون الأحزاب موجودة قبل الانتخابات ؟ من يختلف علي ذلك ، إلا من يريد الديكتاتورية ويخشي علي نفسه من الديمقراطية ؟ ولأنني أعرف أن الحوار بين عبد الناصر وسليمان حافظ كان مسرحية أمامي ، ولأنني أردت أن أحرق عليهما ما يرميان إليه ، حولت الحوار إلي اتجاه آخر مفاجئ ، قلت لسليمان حافظ : لابد الآن من إجراء استفتاء شعبي علي رئاستي للجمهورية ، كنت أريد أن أحصل علي تفويض من الشعب بكل الإجراءات الديمقراطية والشرعية التي كنت أسعي إلي المضي فيها ، فقال سليمان حافظ : لا مبرر لذلك ، ويمكننا الاستفتاء مع انتخابات الجمعية التأسيسية في نفس الوقت ، وجاء الملك سعود ليفض هذا الحوار العابر)[٢٣]

قال الدفاع

– علي أي حال كلنا يعرف أن هناك من مجلس قيادة الثورة من كان مع الديمقراطية وهناك من كان ضدها ولكنني أريد أن أعرف تحديداً ما الذي حسم الموقف ضد التحول الديمقراطي بالرغم من أن الاتفاق كان علي إجراء انتخابات ؟

فقال أحد المؤرخين

[٢٣] نقلاً عن كتاب (مذكرات محمد نجيب-كنت رئيساً لمصر)- الطبعة الثانية ١٩٨٤- الناشر : المكتب المصري الحديث- مقتطفات من صفحة ٢٤٥ وما بعدها

– الذي حدث أن هناك مظاهرات قد قامت لتأييد الثورة وكانت تهتف ضد الحزبية والديمقراطية ، كما حدث عدة إضرابات عمالية كبيرة لنفس السبب ، وقد أكد اللواء نجيب في مذكراته أن كل هذا كان من تدبير أعداء الديمقراطية بمجلس قيادة الثورة وعلي رأسهم عبد الناصر بالطبع

فقال القاضي

– ولكن هل أيد أحد كلام اللواء نجيب في مذكراته لنحسم هذا الأمر ؟

– فقال الدفاع

– يمكننا أن ننتقل إلي الاستماع إلي شهادة خالد محيي الدين لنحاول مقارنة كلامه مع كلام عبد الناصر والسادات ومحمد نجيب مع حفظ الألقاب

فقال القاضي

– بالرغم من أن هذا الموضوع قد استغرق منا الكثير من الوقت إلا أنه يستحق

فقال الدفاع

– وما المانع من الإطالة فهو موضوع خطير ، ومرحلة حرجة في تاريخ مصر ، أدت في النهاية إلي سيطرة الديكتاتورية العسكرية علي مقاليد الحكم في مصر بعد أن انفرد عبد الناصر بحكم مصر في النهاية

فقال أحد المستشارين

– علي أي حال يمكننا الآن أن نستمع إلي شهادة الأستاذ خالد محيي الدين التي أكدها بالطبع في كتابه

فطلب القاضي من الأستاذ خالد الكلام فقال

– برغم قرارات ٥ مارس ٢٤١٩٥٤ الباعثة علي البهجة ، كان الارتباك يغلف كل المواقف ، وكل التصرفات ، ومع صدور هذه القرارت اشتعلت حملة في جريدة "المصري" وغيرها من الصحف ضد الثورة والضباط ، وارتفعت المطالبة بعودة الجيش لثكناته ، ومحاكمة المسئولين عن كل ما ارتُكِب من أخطاء ، ولعل هذه المقالات قد أفزعت العديد من الضباط ، ومارست ضغطاً نفسياً عليهم ، أخافهم من مواصلة السير علي درب الديمقراطية ، ومهد لهم سبيل التراجع عنها ، ولعله مهد السبيل للبعض الذي تقبل قرارات ٥ مارس أو صاغها كمحاولة لكسب الوقت ، أو كخطوة للتمويه ، كي يستجمع نفوذاً بين الزملاء في المجلس وبين ضباط الجيش يمكنه من التراجع عن القرارات ، وفي اجتماع مجلس قيادة الثورة "الأحد ١٤مارس" كان واضحاً أن الكثيرين يستشعرون وطأة هذه القرارات ، كان أكثر الجميع فزعاً جمال سالم

[٢٤] كانت هذه القرارت خاصة بإجراء الانتخابات والتحول إلي المسار الديمقراطي وعودة الجيش إلي الثكنات

وصلاح سالم ، قال صلاح بصراحة : أنا لا أستطيع أن أمارس سلطاتي الآن ، الناس لن تستمع إلي كلامي أو قراراتي ، أما جمال سالم فقال : كيف سأواصل اصطدامي مع كبار الملاك خلال عملية تطبيق قانون الإصلاح الزراعي ، الأفضل أن انسحب ، وأكد صلاح سالم أيضاً فكرة الانسحاب . كان كل منهما يشعر أن نفوذه وهيبته مستمدة من هيبة السلطة ، فإذا فقد السلطة فلا هيبة ولا نفوذ ، وبدأ بغدادي هو أيضاً يتراجع ، فأخذ يردد أن الديمقراطية سابقة لأوانها ، وكانت الحالة النفسية لكمال الدين حسين سيئة للغاية ، وتقدم عبد الناصر بعدة اقتراحات : طرد أفراد أسرة محمد علي وإسقاط الجنسية المصرية عنهم ، إغلاق نادي الجزيرة الذي تحول إلي نقطة ارتكاز وتجمع للعناصر الارستقراطية المعادية للثورة وأصبح مصدراً للعديد من الشائعات ، محاكمة الطلاب الذين نظموا مظاهرات ضد الثورة ، وكانوا من الإخوان المسلمين والشيوعيين ، وطلب محمد نجيب تأجيل المناقشة في هذه الاقتراحات ، وهنا بدأ جمال عبد الناصر في ترديد مقولة ظل متمسكاً بها طوال الأيام التالية : "إما ديمقراطية مطلقة ، وإما سياسة الحزم واستمرار الثورة إما حريات كاملة وتخلينا عن دورنا ، وإما أن يعود مجلس الثورة ليمارس كل سلطاته بحزم" . وكان واضحاً من هذه العبارة أنها تحاول عمل استقطاب داخل المجلس ، وبطبيعة الحال كان الاستقطاب لصالح استمرار سلطة مجلس قيادة الثورة ، وكنت أحاول القول بأنه لا ضرورة لوضع الاختيارين وجهاً لوجه ، وأنه بالإمكان استمرار الثورة في ظل الديمقراطية ، لكن عبد الناصر تمسك بمقولة "إما...وإما" ، وبدأ صلاح سالم يقول : إذا كنتم عايزيزن انتخابات وديمقراطية ، وأن نظل نلعب دورنا ونرشح نفسنا في الانتخابات ، فلابد أن نقدم تنازلات كي نكسب أصوات الناخبين ، فما هي التنازلات التي يجب أن نقدمها ؟ ، وتحدث عبد الحكيم عامر فقال : إن الثورة تخوض معركة ضد الإخوان والشيوعيين والأحزاب القديمة ، كل منهم يريد أن يفرض إرادته ورؤيته ، ونحن لنا موقف ورؤية اشتراكية ، "وكانت أول مرة تُنطق فيها كلمة اشتراكية في اجتماعاتنا والاشتراكية لا تأتي بالديمقراطية ، وإنما تُفرض فرضاً" ، وهنا عاد عبد الناصر ليقول : لهذا أنا أؤكد إما سياسة الحزم وفرض إرادة الثورة ، أو الديمقراطية الكاملة ، ومرة أخري تهطل الاقتراحات غير الناضجة-)[٢٥]

فقال القاضي

- فماذا حدث بعد ذلك ؟

[٢٥] نقلاً عن كتاب –والآن أتكلم-خالد محيي الدين-الناشر : مركز الأهرام للترجمة والنشر –مؤسسة الأهرام-الطبعة الأولي ١٩٩٢- مقتطفات من صفحة ٣٠١ وما بعدها

– ثمة واقعة أخري لابد من وضعها في الاعتبار ، فقبل زيارة الملك سعود مباشرةً وقعت ستة انفجارات دفعة واحدة في مدينة القاهرة – – صحيح أنها لم تتسبب في خسائر مادية لكنها أثارت هواجس شديدة وسط الجميع حول مخاطر انفلات الوضع ، ومخاطر إطلاق العنان دون قبضة حازمة للدولة ، وبدأ البعض يستشعر أن الزمام يفلت ، وأن الأمن غير مستقر ، وأنه من الضروري إحكام قبضة النظام وإلا سادت الفوضي ، وقد روي لي بغدادي "وعاد فأكد ذلك في مذكراته" أنه في أعقاب هذه الانفجارات زار جمال عبد الناصر في منزله هو وكمال الدين حسين وحسن إبراهيم ليناقشوا معه تطورات الأوضاع ، وأبلغهم عبد الناصر أنه هو الذي دبر هذه الانفجارات لإثارة مخاوف الناس من الاندفاع في طريق الديمقراطية ، والإيحاء بأن الأمن قد يهتز وأن الفوضي ستسود

وأضاف خالد محيي الدين :

– (––وبطبيعة الحال فإن الكثيرين من المصريين لا يقبلون أن تسود الفوضي بصورة تؤدي إلي وقوع مثل هذه الانفجارات . ،) ، واستمر خالد محيي الدين في سرد ما يحدث في اجتماعات الضباط بمجلس قيادة الثورة وكتابة الاقتراحات والاقتراحات المضادة إلي أن قال : (–––فجأة انبثقت في عقلي فكرة لست أدري كيف غابت عن ذهني طوال الأيام السابقة ، لقد أحسست أن ثمة مؤامرة تحاك ، وأن الاقتراحات والاقتراحات المضادة هدفها الحقيقي إرباك كل الأطراف ، وتمييع الموقف ، وأدركت أن ثمة شيئاً ما يجري إعداده في الخفاء ، وأدركت أن الزملاء يرتبون أمورهم فيما بينهم وعلي غير علم مني ، وأن الاقتراحات غير الناضجة كان المقصود بها إحباط عملية الاستمرار في تنفيذ القرارات ، وتمييع المواقف حتي تنضج للتنفيذ العملي فكرة عبد الناصر التي ظل يرددها في حماس مثير للدهشة "إما الثورة وإما الديمقراطية" .)[٢٦]

وكان الملك سعود لم يزل في مصر ، وكنا ممزقين بين متابعة زيارته والاحتفاء به ، وبين محاولة حل خلافاتنا وإيجاد مخرج لهذه الأزمة الخانقة ، وفي ٢٧مارس ١٩٥٤ وكان يوم سبت حدثني نجيب تليفونيا ليدعوني للسفر معه ومع الملك سعود بالقطار إلي الإسكندرية ، وكان هناك أيضاً كمال الدين حسين ، وما إن تحرك القطار نحو أول محطة في الطريق حتي أحسست بأن هواجسي التي سيطرت عليّ في الجلسة السابقة لمجلس الثورة كانت صائبة ، وأن شعوري بأن هناك ترتيباً خفياً يجري إعداده كان صحيحاً ، فعلي كل محطة كان هناك حشد من الناس يهتف بحياة نجيب وحياة الملك سعود ثم يهتف : "تحيا الثورة" ، "لا حزبية" ، وأحسست أن ثمة ترتيباً لهذا الأمر كله ، كانت الحشود متوسطة الحجم ، حوالي مائتين في كل

[٢٦] نقلاً عن كتاب –والآن أتكلم-خالد محيي الدين-الناشر : مركز الأهرام للترجمة والنشر –مؤسسة الأهرام-الطبعة الأولي ١٩٩٢- مقتطفات من صفحة ٣٠٩ وما بعدها

محطة ، لكن الذي يؤكد الترتيب أن الشعارات كانت موحدة ، فكيف يمكن التصديق أنه دون ترتيب خاص سرت هذه الشعارات وسط جميع المحتشدين في كل المحطات علي طول الطريق من القاهرة إلي الإسكندرية ؟ ، وأعتقد أن "هيئة التحرير" وأجهزة الدولة والأمن كانت وراء هذه الحشود . وتغير الموقف عندما وصلنا إلي الإسكندرية ، فقد كان هناك حشدان ، حشد يهتف للنحاس وفؤاد سراج الدين ، وحشد يهتف "تحيا الثورة" ، "ولا للحزبية" ، ---------وإلي هنا فإنني أود أن أوضح نقطة بالغة الأهمية ، صحيح أن عبد الناصر رتب الأمر وحشد المظاهرات ، ثم حشد بعد ذلك بعض قطاعات العمال ودفعهم للإضراب ، وخاصة عمال النقل العام ، وقد اعترف لي عبد الناصر صراحة –كما قلت في السابق– بأنه أنفق أربعة آلاف جنيه علي هذه الترتيبات ، وبعد عودتي من المنفي عاد فاعترف لي أنه رتب "حركة ٢٧–٢٨–٢٩مارس" كرد علي حركة الفرسان واجتماع "الميس الأخضر" وقال باسماً : واحدة بواحدة ، ونبقي خالصين ، لكن هذه الترتيبات ما كان لها أن تنجح لو لم تجد صدي لها وسط الجماهير ،، فالطبقي الوسطي مثلاً كانت تخشي من عودة الحياة النيابية والأحزاب ، خاصة وأن أحزاب ما قبل الثورة كانت قد كسبت احتقار الجماهير سواء بتصرفاتها السابقة علي الثورة ، أو بسبب الحملة الإعلامية الضارية التي شنتها الصحف وأجهزة الإعلام ضدها ، والفلاحون كانوا يوشكون أن يستمتعوا بثمار الإصلاح الزراعي ، وبدأوا يشعرون أن تراجع الثورة يعني إلغاء الإصلاح الزراعي وانتزاع الأرض منهم ، وعودة القهر والنفوذ الإقطاعي الظالم ، والعمال بدأوا يستمتعون ، وخاصة النقابيين منهم بنص قانوني –كنت أنا الذي صممت علي إصداره ، واستقلت فعلاً من مجلس الثورة ولم أعد إلا بعد صدوره – يحميهم من الفصل التعسفي ، وهناك فوق هذا وقبل هذا كله ضباط الجيش الذين فزعوا من الحملة الضارية التي شنتها جريدة "المصري" و "الجمهور المصري" و "روز اليوسف" للمطالبة بعودة الجيش إلي ثكناته ، ومحاكمة المسئولين عما أُرتكب من أخطاء ، وبدأوا يشعرون أن مصيرهم كجماعة امتلكت نفوذا وسطوة هائلة بعد ليلة ٢٣يوليو وكأفراد حصلوا علي موقع ممتاز ، ومهابة اجتماعية ذات وزن ، أن هذا كله مهدد ، وأن الثورة التي حققوها مهددة أيضاً ، وهكذا فإن عبد الناصر إذ رتب لهذا الرجوع عن القرارات الديمقراطية ، كان يستند إلي ميزان قوي لصالحه ، فمعه أغلبية ضباط الجيش ، ومعه قطاع كبير من الجماهير الشعبية ، ومعه قطاع هام من الطبقة الوسطي ، ومعه أيضاً الصحف والإذاعة والأمن والمخابرات و "هيئة التحرير" . ولابد من الإشارة هنا إلي أن مصطفي وعلي أمين وغيرهما من كبار الكتاب في "الأهرام" و "الأخبار" و "الجمهورية" كانوا يؤيدون

مواقف عبد الناصر ، وكانوا يروجون لفكرة "إما ...وإما" ومن ثم فقد كانوا رافداً هاماً من روافد التفكير المعادي للديمقراطية ٢٧

قال الدفاع

– حسنًا ، فقد فهمنا إلي حد ما أن الزعيم جمال عبد الناصر كان يمهد للوصول للسلطة ثم الانفراد بها ، فدعونا نستمع لرأي الأستاذ توفيق الحكيم في شخصية الزعيم جمال عبد الناصر فهو رأي مهم جدًا كان قد كتبه في كتابه المهم (عودة الوعي) ، فطلب القاضي من الأستاذ توفيق الحكيم الكلام فقال

الأديب توفيق الحكيم يتكلم عن شخصية الرئيس جمال عبد الناصر :

– (– – وسارت الأمور سيرها المعروف ، وأصبح عبد الناصر الرجل الأول في البلاد ، وكان كل يوم يكتسب حب الناس وثقتها ، حتي أولئك الذين استولي علي أطيانهم للإصلاح الزراعي بدأ الكثير منهم يعتاد تحديد الملكية ويتأقلم ، إلا الذين لا أمل في ولائهم ، وبدأت البلاد تعتاد حكم فرد وثقوا به وأحبوه ، والجماهير عندما تحب لا تناقش ، وخفتت شيئاً فشيئاً أصوات من اعتادوا المناقشة ، وأخذ الحاكم المحبوب نفسه يعتاد الحكم الذي لا مناقشة فيه ، وأخذ الستار الحديدي يسدل رويداً رويداً بين الشعب وتصرفات الحاكم المطلق ، كنا نحبه ولانعرف دخيلة فكره ولا الدوافع الحقيقية لتصرفاته ، كان القلب منا يخترق الستار إليه ، ولكن العقل ظل بمعزل عنه ، لا يصل إلي فهم ما يجري خلف الحجب ، لم نكن نعرف من أمورنا أو الأمور الخارجية إلا ما يلقي هو به إلينا من فوق منصة عالية ، في عيد من الأعياد أو مناسبة من المناسبات ، وكان يتحدث بمفرده الساعات الطوال –بغير كلفة– حديثاً يُظهرنا في صورة أبطال بقيادته ، ويُظهر الدول الكبري حولنا في صورة أقزام ، فكنا نصفق إعجاباً وخيلاء ، وعندما كان يخطب بقوة قائلاً عن دولة قوية تملك القنابل الذرية : "إذا لم تعجبها تصرفاتنا فلتشرب من البحر" كان يملؤنا الفخر وليس بعجيب أن يتلقي الشعب في حماس العاطفة هذه الخطب بالتهليل والتكبير ، ولكن العجيب هو أن شخصاً مثلي محسوب علي البلد من أهل الفكر وقد أدركته الثورة وهو في كهولته يمكن أن ينساق هو أيضاً خلف الحماس العاطفي ، ولا يخطر لي أن أفكر في حقيقة هذه الصورة التي تُصنع لنا ، لعلي كنت أبرر ذلك لنفسي بأنه رفع لروح الشعب المعنوية ، وليس في هذا ضرر ظاهر ما دامت النتائج السيئة لم تزل بعيدة ، كانت الثقة فيما يبدو قد شلت التفكير ، كنت أحياناً أستغرب أشياء وأقول لنفسي أمن الصواب حدوث ذلك ؟ ، أذكر يوم جاءني صاحبي الصحفي اللامع صديق عبد الناصر بنسخة من كتاب "فلسفة

[٢٧] نقلاً عن كتاب –والآن أتكلم-خالد محيي الدين-صفحة ٣١٢

الثورة" مُهدي إليّ من مؤلفه الزعيم ، أني فكرت بعد قراءته : كيف يصح لسياسي أن يكشف ورقه للعالم هكذا ؟

وحدث أني اطلعت بعد ذلك علي مقال في جريدة فرنسية بقلم أستاذ من أساتذة التاريخ والسياسة الفرنسيين ، حلل الكتاب تحليلاً علمياً وبيّن ما فيه من أحلام وآمال وتصورات تكاد توحي بالرغبة في إنشاء ما يشبه الإمبراطورية الواسعة للدول العربية والأفريقية التي تنتظر الزعيم الذي يؤلفها ، أو علي حد الكتاب نفسه في إشارته إلي مسرحية "بيراندياللو" الشهيرة "ست شخصيات تبحث عن مؤلف" فهو يرمي إلي أن "دول العروبة وغيرها تبحث عن زعيم" ، وأدهشني بعد ذلك ما جاء في بعض الصحف العالمية : إن كتاب فلسفة الثورة هذا تتولي توزيعه جهتان في نفس الوقت ، السفارة المصرية والسفارة الإسرائيلية ، وبالطبع كان غرض السفارة الأخيرة من ذلك إفهام العالم أن زعيماً من طراز هتلر قد ظهر في العالم العربي ، ولكن الحقيقة أن عبد الناصر رجل سلام ، ولم يفكر قط في الحرب تفكيراً فعلياً ، إنه رجل عواطف وانفعال وخيال ، وقد جاء بكتاب للصحفي اللامع "محمد حسنين هيكل" أن عبد الناصر في أوائل عهده ، كان قد أعد خطبة يلقيها ، ويعلن فيها خطة أو رؤية للسلام في المنطقة ، غير أنه سمع من السفير الأمريكي ، وقتئذ ، كلمة استقبله بها في زيارة فلم تعجبه الكلمة ، وانفعل وغير خطبته واتجاهه في الحال ، وكان لهذا المسلك الانفعالي تأثيره علي مصير الوطن كله ، كما سارت الأمور كلها بعد ذلك في شئون الدولة خارجها وداخلها علي هذا المسلك وبهذا المحرك : "انفعال ورد فعل"

ومن يدرس بعناية الأحداث السياسية والعسكرية والإجتماعية التي وقعت في مصر علي مدي حكم عبد الناصر ، يجد أن المحرك الخفي الحقيقي لها كان هو "الانفعال ورد الفعل" وليس التفكير الهادئ ، الرصين الرزين المبني علي بعد النظر ، فعبد الناصر ظهر فيما بعد من النتائج التي نجني أخطاءها حتي اليوم أنه لم يكن رجلاً سياسياً ولم تكن له قط طبيعة رجل السياسة ، التي يملكها رجال اتصل بهم وعرفهم ، مثل "نهرو"٢٨ و "تيتو"٢٩ ، ومن المعروف أن نهرو قال لعبد الناصر في عبارة رقيقة موحية أنه يحتاج قليل

---

٢٨ جواهر لال نهرو، ولد في 14 نوفمبر 1889 وتوفي في 27 مايو1964] .يعد نهرو أحد زعماء حركة الاستقلال في الهند، وأول رئيس وزراء للهند بعد الاستقلال، وشغل المنصب من 15 أغسطس 1947 حتى وفاته، شغل أيضا منصب وزير الخارجية والمالية، وهو أحد مؤسسي حركة عدم الانحياز العالمية عام.1961 ، والده محام مشهور ورجل دولة قومي اسمه موتيلال نهرو، ووالدته سواروب راني، تخرج جواهر من كلية ترنيتي، كامبردج والمعبد الداخلي في لندن، حيث تدرب المحاماة في المحكمة العليا. التحق بمحكمة الله أباد العليا عند عودته إلى الهند، وأبدى اهتمامًا بالسياسة الوطنية التي حلت محل ممارسته لمهنته القانونية. كان رجلًا قوميًا ملتزمًا منذ شبابه، وأصبح شخصية صاعدة في السياسة الهندية أثناء انتفاضات عام ١٩١٠. وأصبح قائدًا بارزًا لفصائل جناح اليسار في المؤتمر الوطني الهندي خلال عشرينات القرن العشرين، ورئيسًا لمجلس الشيوخ بموافقة ضمنية من مرشده، المهاتما غاندي. وعندما نصبت رئيسًا لمجلس الشيوخ في عام ١٩٢٩، طالب بالاستقلال التام من الحكم البريطاني وحث على تحول مجلس الشيوخ نحو اليسار. سيطر نهرو ومجلس الشيوخ على السياسة الهندية خلال ثلاثينات القرن العشرين أثناء اتجاه الدولة نحو الاستقلال. وتمت الموافقة ظاهريًا على فكرته عن دولة علمانية قومية بعد اكتساح مجلس الشيوخ انتخابات المحافظات الهندية في عام ١٩٣٧ وتشكيل الحكومة في العديد من المحافظات، ومن جهة أخرى كان أداء التحالف الإسلامي الانفصالي ضعيف المستوى. إلا أن هذه الانجازات تعرضت لتسويات شديدة في أعقاب حركة تحرير الهند في عام ١٩٤٢، إذ عدّه البريطانيون وسيلة فعالة لتحطيم مجلس الشيوخ كمنظمة سياسية. استجاب نهرو لنداء غاندي بالاستقلال الفوري مكرهًا، لأنه كان يرجو دعم حلفاء الحرب خلال الحرب العالمية الثانية، وخرج من فترة طويلة في السجن إلى مشهد سياسي متقلب. أصبح زميله في مجلس الشيوخ سابقًا معارضًا يزعم التحالف الإسلامي، وفرض «محمد علي جناح» سيطرته على

من الشعر الأبيض ، وهو يقصد بلا شك قليلاً من الرزانة والحكمة والتجربة ، وقد ظهر فيما بعد أن نهرو علي حق ، وأن عبد الناصر لم يستطع تحقيق عدم الانحياز كما استطاع تحقيقه بطلاه الحقيقيان نهرو وتيتو ، فهما سياسيان حقاً ، فقد كان عبد الناصر أقرب إلي طبيعة الكاتب الفنان الحالم العاطفي ، ويظهر أن الظروف هي التي دفعته إلي طريق غير طريقه ، ولو أنه تُرِك لطبيعته لكان كاتباً ناجحاً ، ولعل هذا ما خطر له أول الأمر فقد اتجه بالفعل في مطلع شبابه إلي كتابة القصة ، وكتب صفحات من قصة بعنوان "في سبيل الحرية" جعل اسم بطلها محسن ، أيضاً كاسم بطل

"عودة الروح" ، ولكن الظروف حولته من مؤلف محسن علي الورق إلي محسن نفسه ، أيضاً علي أرض الحياة ، فعاش مثله وتصرف تصرفاته الشخصية الوطنية العاطفية الانفعالية ، حتي في المسائل البعيدة عن السياسة وشئون الحكم تبدو طبيعته العاطفية والانفعالية)٣٠

ثم أضاف الأستاذ توفيق الحكيم

– (لقد أصبح معبود الشعب ، ولست أدري هل كان هذا حلماً قديماً له ؟ ، بدأت أسائل نفسي بعد أن تأكدت مظاهر العبادة لشخصه علي مر الأيام ، ما الذي كان يعجبه في كتاب "عودة الروح" أتُري هل الفقرة

السياسة الإسلامية في الهند. فشلت مفاوضات تقسيم السلطة بين مجلس الشيوخ والتحالف الإسلامي، ما أفسح المجال لتقسيم الهند الدموي في عام ١٩٤٧ واستقلالها. انتخب مجلس الشيوخ نهرو ليتولى منصبه كأول رئيس وزراء للهند المستقلة، مع أن مسألة الزعامة سوّيت منذ عام ١٩٤١، بعد اعتراف غاندي بنهرو خليفته ووريثه السياسي. وخلال رئاسته، باشر نهرو بتحقيق رؤيته للهند. فسنّ الدستور الهندي في عام ١٩٥٠، بعد ذلك شرع في برامج إصلاحات اقتصادية واجتماعية وسياسية. وأشرف على تحويل الهند من مستعمرة إلى جمهورية، مع احتضان الجماعات ونظام التعددية الحزبية. أما عن السياسة الخارجية، تولى دورًا قياديًا في حركة عدم الانحياز، وسلط الضوء على الهند كإقليم مهيمن في جنوب آسيا. تحت زعامة نهرو، برز مجلس الشيوخ كخيمة سياسية كبيرة سيطرت على السياسات الوطنية والدولية وفازت بالانتخابات المتتالية في عام ١٩٥١ و ١٩٥٧ و ١٩٦٢. بقيت شعبية نهرو سائدة لدى مواطني الهند بالرغم من المصائب السياسية التي حدثت في سنواته الأخيرة، فضلًا عن فشله بالزعامة خلال الحرب الصينية الهندية في عام ١٩٦٢. يُحتفل بيوم ميلاده في الهند على أنه يوم الأطفال.
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D9%88%D8%A7%D9%87%D8%B1_%D9%84%D8%A7%D9%84_%D9%86%D9%87%D8%B1%D9%88

٢٩ جوزيف بروز تيتو 7مايو 4 - 1892 مايو1980 كان ثوري عسكري ورجل دولة يوغسلافي من أصل كرواتي، شغل العديد من المناصب منذ عام ١٩٤٣ حتى وفاته. خلالالحرب العالمية الثانية كان تيتو رئيس المقاومة اليوغسلافية ضد الاحتلال النازي، وكانت المقاومة اليوغسلافية أكثر الفصائل العسكرية نشاطا في أوروبا المحتلة، وبفضل سياسته الاقتصادية والدبلوماسية الناجحة أصبحت له شعبية كبرى سواء في يوغسلافيا أو خارجها حيث ينظر إليه كرمز توحيدي وبفضل سياسته الداخلية نجح في الحفاظ على التعايش السلمي بين أقليات يوغسلافيا واكتسب شهرة وسمعة دولية كونه مؤسس حركة عدم الانحياز في الحرب الباردة بجانب نهرو وجمال عبد الناصر ، كان زعيم الحزب الشيوعي اليوغسلافي في فترة 1939-1980 وقائد المقاومة اليوغسلافية ضد الاحتلال النازي في فترة 1941-1945 ورئيس وزراء يوغسلافيا في فترة) 1943-1963 لاحقا رئيس الدولة) في فترة 1953-1980 وحصل على رتبة مارشال بوصفه القائد الأعلى للجيش الشعبي اليوغسلافي وحصل على العديد من الأوسمة، جوزيف تيتو هو الطفل السابع لعائلة من أبكرواتي وأم سلوفينية في قرية كومروفيتش في كرواتيا ، انضم تيتو في وقت مبكر إلى الخدمة العسكرية وأصبح رقيب في الجيش النمساوي-المجري إلا أنه أصيب بجروح خطرة أثناء الاحتلال الروسي للمجر وأثناء الحرب العالمية الأولى أرسل تيتو إلى معسكر للأعمال الشاقة في الاورال لكنة تمكن من الهرب وانضم إلى صفوف البلاشفة وشارك في الثورة البلشفية وفي أثناء الحرب الأهلية الروسية انضم إلى صفوف الجيش الأحمر وعند عودته إلى كرواتيا تأسست يوغسلافيا وانضم إلى الحزب الشيوعي وتقلد العديد من المناصب داخل الحزب إلى أن أصبح زعيمه عام ١٩٣٩ بعد الحرب العالمية كان تيتو يريد الاستقلال وواجه الهيمنة السوفيتية وتمكن من استقلال يوغسلافيا عن الاتحاد السوفيتي وكان أحد المؤسسين لحركة عدم الانحياز وبفضل سياسته الاقتصادية والسياسية الناجحة ازدهرت يوغسلافيا اقتصاديا وعسكريا في عهد الستينات والسبعينات كانت سياسته الداخلية قمع أي حركة قومية تزعزع الوحدة بين دول يوغسلافيا بعد وفاة تيتو عام ١٩٨٠ تفككت البلاد لعدم وجود قيادة ذات كفاءة مثل تيتو ودخلت يوغسلافيا في سلسلة من الحروب الأهلية والاضطرابات بعد وفاة تيتو بوقت قصير، ولازال تيتو يتمتع بشعبية في دول يوغسلافيا السابقة حتى يومنا هذا.
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D9%88%D8%B2%D9%8A%D9%81_%D8%A8%D8%B1%D9%88%D8%B2_%D8%AA%D9%8A%D8%AA%D9%88

٣٠ نقلاً عن كتاب عودة الوعي لتوفيق الحكيم من صفحة ٥٠ وما بعدها

التي تروي ما معناه أن مصر تحتاج دائماً إلي معبود من بينها ٣١ ؟ فلما قرأ ذلك وهو شاب صغير حلم بأن يكون هو ذات يوم المعبود ؟ وليس هذا بالشئ المكروه ، فكل إنسان له الحق أن يحلم بأن يكون معبود الجماهير ، ولكن المكروه بل الخطر هو أن يكون للمعبود البشري من القداسة ما يجعله معصوماً من الخطأ في نظر الناس ، وما يجعل سلطانه يشل العقول فلا تري غير ما يري ، ولا يسمح لها برأي يخالف رأيه ، وهذا ما حدث بالفعل ، ولأول مرة في تاريخ مصر الحديث نري الأمور علي مثل هذه الصورة : العقل المصري وقد خُتِم عليه بسبعة أختام ، فلم يعد يجرؤ علي أن يُخرِج علناً رأياً مخالفاً لرأي الزعيم المعبود ، أعوام طويلة مضت وفي مصر صحافة وفيها مجلس نيابي ، وفيها اتحاد اشتراكي ، هو الحزب الواحد الذي يضم كل عناصر الشعب ، ويُقال إنه أعلي سلطة في البلاد ، هل سُمِع صوت واحد علي صفحات جريدة ، أو كتاب أو مجلس نيابي ، أو إجتماع عام ، جرؤ أن يبدي رأياَ يختلف عن رأي "عبد الناصر" ؟ وإذا كان قد جرؤ فهل تمكنه السلطة من توصيل هذا الرأي المعارض حيث يسمعه ويعرفه الآخرون ؟، أقول إن هذه ربما كانت أول مرة في تاريخ مصر الحديث يحدث فيها أن يظهر فيها معبود أراد أن يكون لإرادته في كل البلاد العربية من القداسة والعظمة والسلطة ما لم يكن يملكه الأنبياء والرسل ، فالأنبياء المرسلون من السماء كانوا يجدون من يجادلهم ويناقشهم ويعارضهم

---

[٣١] عن حاجة مصر الفرعونية إلي الحاكم وعن مصر القديمة والبيئة الفيضية ، كتب د جمال حمدان في كتابه الممتع شخصية مصر ما ملخصه : - - - - الحقيقة الكبري في كيان مصر هي أنها بيئة فيضية ، لا تعتمد علي المطر في حياتها ، وإنما علي ماء النهر ، وقوامها هو زراعة الري - - ومن هنا بالدقة يبدأ كل الفرق في حياة المجتمع النهري وطبيعته ، ففي البلاد التي تعيش علي الأمطار مباشرةً يختزل المجهود البشري إلي حده الأدني ، فبعد قليل من إعداد الأرض والبذر ، يتوقف العمل أو يكاد حتي الحصاد ، وبين هذا وذاك فليس هناك من يحفر الترع والمصارف أو يقيم الجسور والسدود وأهم من هذا كله أن ليس هناك من يمكنه أن يحبس عنك المطر أو أن يتحكم في توزيعه ، من هنا فقد تكون الطبيعة سيدة الفلاح ولكن الفلاح بعد ذلك سيد نفسه ، أما في بيئة الري فالأمر مختلف كل الاختلاف - - لابد من مجهود بشري ضخم أي لابد من شبكة غطائية كثيفة من الترع من كل مقياس ابتداء من قنوات الحمل وقنوات التغذية إلي مساقي الحقول حتي تزرع ، ثم ما جدوي تلك الشبكة إذا لم تسيطر علي أعناقها ورءوسها بالنواظم والقناطر والسدود ؟ ، أعني أي جدوي فيها بغير ضبط النهر ؟ وأكثر من هذا ما جدوي الجميع بغير ضبط الناس ؟ - - إن زراعة الري إذا تركت بلا ضابط يمكن أن تضيع مصالح الناس المائية في مواجهة بعضها البعض مواجهة متعارضة دموية ، ذلك أن كل من يقيم علي أعلي الماء يستطيع أن يسئ استعماله إما بالإسراف أو بحبسه تماماً عمن يقع أسفله أي أن كل حوض علوي يستطيع أن يتحكم في حياة أو موت كل حوض سفلي وكل من يقع علي أفواه الترع يستطيع أن يهدد حقوق المياه لمن يقع علي نهايات الترع ، كذلك يمكن للمحاباة والتحيز أن تسخو بالماء لمن تريد وتقبضه عمن تريد ، المحصلة إذن واضحة : بغير ضبط النهر يتحول النيل النبيل إلي شلال حطم جارف ، وبغير ضبط الناس يتحول توزيع الماء إلي عملية دموية ويسيطر علي الحقول قانون الغاب والأدغال ، في ظل هذا الإطار الطبيعي يصبح التنظيم الاجتماعي شرطاً أساسياً للحياة ويتحتم علي الجميع أن يتنازل طواعية عن كثير من حريته ليخضع لسلطة عامة أعلي توزع العدل والماء بين الجميع ، سلطة عامة أقوي بكثير مما يمكن أن تتطلبه بيئة لا تعتمد علي نهر فيضي في حياتها ، وبذلك لا تكون الطبيعة وحدها سيدة الفلاح ، وإنما بين الاثنين يضيف الري سيداً آخر هو الحاكم ، فإذا ما التفتنا إلي مصر القديمة بصورتها الفرعونية فستجابهنا هذه الملامح ، ملامح المجتمع الهيدرولوجي إلي حد نادر المثال ، فقد عد فرعون ضلعاً أساسياً في مثلث الإنتاج إلي جانب الضلعين الطبيعيين الماء والشمس ، نقلاً باختصار عن كتاب مختارات من شخصية مصر ٣ للدكتور جمال حمدان – مكتبة مدبولي– مقتطفات مختصرة من صفحة ٢٠ وما بعدها

ولقد عرفت مصر في تاريخها القريب زعيماً معبوداً ، هو "سعد زغلول" قائد ثورة ١٩١٩ ، ذلك الذي التفت حوله مصر بأكملها ، ووضعت فيه أملها ، وأصبح أسطورة في نظر الفلاحين – – – ، هذا الزعيم لم تمنع عبادة الشخص له من وجود معارضين يخالفونه الرأي ، وصحف وخطب تمتلئ بالآراء والأقوال التي تناهضة وتقف ضده ، بل إن صحيفة معارضة تناولته بالتجريح وهو زعيم الأغلبية ورئيس الحكومة ، واحتكم إلي القضاء ونُظِرت القضية ، ولكن القضاء المصري العادل لم يعط الحق لرئيس الحكومة ، – – – تلك هي الزعامة والعبادة التي تقوم علي الرأي الحر ، ولا تقوم علي الدبابات والمعتقلات –)٣٢

فقال القاضي

– وكيف تفسر شن الحروب التي خاضها ؟

– (– إن الإنسان أحياناً يري الأشياء والأشخاص من خلال طبيعته ، فهل كانت طبيعة عبد الناصر هي التهويش ؟ ، إذا راجعنا ظروف حرب ١٩٦٧ ونشر جيوشنا كلها في سيناء بشكل استعراضي هائل ، وتكديسنا هناك لكل دباباتنا الجديدة والقديمة ، وكل جنودنا المدربين وغير المدربين ، تضخيماً للعدد وتكبيراً للمظهر وإرهاباً بالمنظر ، دون أن تكون هناك نية هجوم حقيقي ، نجد أن المقصود هو الوصول إلي الهدف بالتهويش وليس بالعمل الفعلي ، وهذا يؤكد ما أعتقده من أن عبد الناصر في داخليته رجل سلام ، علي الرغم من كلامه العنيف – إنه رجل يريد السلام ويهوّش بالحرب ، في حين أن إسرائيل تريد الحرب وتهوش بالسلام ، وبذلك خدعت العالم ، وجعلت نفسها في صورة الأمة الضعيفة المسالمة المهددة بعدوان دولة تفوقها عدداً وتجعجع بالحرب لتلقي بها في البحر ، ومن يهوش بالسلام ويريد الحرب يكسب الحرب ، ومن يهوش بالحرب ويريد السلام يخسر الحرب ويخسر السلام ، وهذا كان حالنا

كذلك استمعنا في خطبة الجمعة المشهورة أيضاً إلي ذلك الخبر المطمئن الذي أعلنه الرئيس عن نجاحنا في سحب جيوشنا من سيناء عام ١٩٥٦ وكانت قد اندفعت إلي هناك عند بدء العدوان الثلاثي ، فلما رأي الرئيس أن الهزيمة في الأفق أصدر أمره في الحال بالإنسحاب ، وقد تم علي أحسن وجه وحمد الله وحمدناه معه

ويظهر أن رئيسنا قد حفظ هذه الخطة حفظاً ، وكررها بحذافيرها في حرب ١٩٦٧ ، ذلك أنه ما كادت الهزيمة تقع فيها أيضاً حتي بادر بإصدار أمر الإنسحاب المعهود ، ولكن شتان بين الحالين والظرفين والوضعين ، ففي العدوان الثلاثي كان جيشنا في بداية زحفه فأمكن سحبه ، وكانت الحملة مركزة علي

٣٢ نقلاً باختصار عن كتاب عودة الوعي لتوفيق الحكيم من صفحة ٥٨ وما بعدها

بورسعيد ، وكانت أكبر دولتين في العالم[٣٣] متفقتين علي ضرورة وقف الحملة في الحال وانسحاب المعتدين ، وكانت هذه أول مرة في نظر العالم المتعجب تتفقان فيها علي شئ ، وهددتا معاً تهديدهما العنيف المعروف ، فلم يجد المعتدون بداً من التراجع علي الفور ، وأُزيلت آثار العدوان بسرعة لا تخطر علي بال ، وهرول العدوان الثلاثي راجعاً من حيث أتي فلم تمض ثلاثة شهور حتي كان كل شئ قد عاد إلي أصله ، وكأن شيئاً لم يقع ، ولكن ما كل مرة تسلم الجرة ، وكلمة إزالة آثار العدوان ليست مما يُحفظ حفظاً ويتحقق بسهولة في كل الأحوال ، ففي العدوان الثلاثي كانت الصورة مختلفة ، فالأسدان الكبيران ما كانا يريدان السماح لبعض وحوش صغيرة أن تبسط نفوذها علي الشرق الأوسط وتتحكم في قناة السويس ، فهبّا معاً هبَّة واحدة وزأرا الزئير الذي أخاف الضبع والذئب والثعلب الصغير ، فهربت جميعاً تاركة خلفها الفريسة في الأرض ، لا حول لها ولا طول ، وكانت بورسعيد قد سقطت في أيدي المعتدين من أول وثبة وانتهي الأمر ، كانت الإسماعيلية في متناول المخالب والأنياب ، ولكن الفزع من الأسدين جعل هذه المخالب والأنياب ترتد عن الفريسة وتولي الأدبار

ونهضت عندئذ الفريسة التي نجت بمعجزة وأخذت تصيح في الآفاق : انتصرنا ، انتصرنا ، وتزعق الأناشيد في الأبواق ، مشيدة بمعركة تماثل معركة ستالينجراد ، قيل إنها في بورسعيد ، وقد لا يكون في ذلك ضرر ولا بأس فما من عيب في رفع الروح المعنوية للشعب ، ولكن الضرر هو أن يكون الغرض هو خداع الناس وليس رفع الروح ، أن نتلاعب بكلمة النصر)[٣٤]

تعقيب الدفاع علي كلام الشهود

قال الدفاع

– أعتقد أن من كلام الشهود يتضح أن تجربة الحكم التي تمت لم تكن بالمستوي الذي نتمناه ، فلم تصعد مصر إلي مستوي الدول الكبري بل ظلت دولة نامية من دول العالم الثالث

وأرجو أن تضع عدالة المحكمة ذلك في الاعتبار عند صدور الحكم

فقال القاضي

– الحكم بعد المداولة

ثم رفع الجلسة واختلي بالمستشارين في غرفة المداولة

[٣٣] الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي وهما القوتات العظميان بعد الحرب العالمية الثانية واللتان حلتا محل بريطانيا وفرنسا اللتان قامتا بالعدوان الثلاثي بالإشتراك مع إسرائيل بعد قيام الرئيس عبد الناصر بتأميم القناة وكانت بريطانيا العظمي لم تدرك بعد أنها لم تعد عظمي هي وفرنسا وأن العالم قد أصبح له سادة جدد

[٣٤] نقلاً عن كتاب عودة الوعي للأديب توفيق الحكيم من صفحة ٧٦

وبعد فترة من الوقت صاح الحاجب

– محكمة

ثم دخل القاضي والمستشارين وقال القاضي

– حكمت المحكمة بتبرئة السيد عمر مكرم

وحيثيات الحكم هي

– التاريخ الوطني المشرف ، حيث أن السيد عمر مكرم بن حسين السيوطي (1822 – 1750) هو زعيم شعبي مصري .ولد في أسيوط إحدى محافظات مصر سنة1750 ، وتعلم في الأزهر الشريف .وولي نقابة الأشراف في مصر سنة1793 ، وقاوم الفرنسيين في ثورة القاهرة الثانية سنة .1800 وكان يتمتع بمكانة عالية عند العامة والخاصة.

كما ظهر العالم العامل «عمر مكرم» كقائد شعبي عندما قاد حركة شعبية ضد ظلم الحاكمين المملوكيين »إبراهيم بك «و»مراد بك«، عام1210) هـ1795 = م (ورفع لواء المطالبة بالشريعة والتحاكم إليها كمطلب أساسي كما طالب برفع الضرائب عن كاهل الفقراء وإقامة العدل في الرعية

وتميزت حياة السيد عمر مكرم بالجهاد المستمر ضد الاحتلال الأجنبي، والنضال الدؤوب ضد استبداد الولاة وظلمهم، وكان ينطلق في هذا وذاك من وعي إسلامي عميق وفذ وإيجابي.

فعندما اقترب الفرنسيون من القاهرة سنة ١٧٩٨م قام السيد عمر مكرم بتعبئة الجماهير للمشاركة في القتال إلى جانب الجيش النظامي «جيش المماليك في ذلك الوقت»، وفي هذا الصدد يقول الجبرتي» وصعد السيد عمر مكرم أفندي نقيب الأشراف إلى القلعة فانزل منها بيرقًا كبيرًا اسمته العامة البيرق النبوي فنشره بين يديه من القلعة إلى بولاق وأمامه ألوف من العامة» ويعلق الرافعي على ذلك بقوله: "وهذا هو بعينه استنفار الشعب إلى التطوع العام بعد هجمات الغازي المغير والسير في طليعة المتطوعين إلى القتال."

وعندما سقطت القاهرة بأيدي الفرنسيين، عرض عليه الفرنسيون عضوية الديوان الأول إلا أنه رفض ذلك، بل فضل الهروب من مصر كلها حتى لا يظل تحت رحمة الفرنسيين.

ثم عاد عمر مكرم إلى القاهرة وتظاهر بالاعتزال في بيته ولكنه كان يعد العدة مع عدد من علماء الأزهر وزعماء الشعب لثورة كبري ضد الاحتلال الفرنسي تلك الثورة التي اندلعت في عام1800 م ..فيما يعرف بثورة القاهرة الثانية، وكان عمر مكرم من زعماء تلك الثورة، فلما خمدت الثورة إضطر إلى الهروب مرة أخرى خارج مصر حتى لا يقع في قبضة الفرنسيين الذين عرفوا أنه أحد زعماء الثورة وقاموا بمصادرة

أملاكه بعد أن أفلت هو من أيديهم، وظل السيد عمر مكرم خارج مصر حتى رحيل الحملة الفرنسية سنة1801 م.

وفي إطار جهاد عمر مكرم ضد الاحتلال الأجنبي، نجد أنه قاد المقاومة الشعبية ضد حملة فريزر الإنجليزية1807 م، تلك المقاومة التي نجحت في هزيمة فريزر في الحماد ورشيد مما أضطر فريزر إلى الجلاء عن مصر.

وفي هذا الصدد يقول الجبرتي: «نبه السيد عمر النقيب على الناس وأمرهم بحمل السلاح والتأهب لجهاد الإنجليز، حتى مجاوري الأزهر أمرهم بترك حضور الدروس، وكذلك أمر المشايخ بترك إلقاء الدروس.«

ويعلق الرافعي على ذلك بقوله: «فتأمل دعوة الجهاد التي بثها السيد عمر مكرم والروح التي نفخها في طبقات الشعب، فأنك لتري هذا الموقف مماثلا لموقفه عندما دعا الشعب على التطوع لقتال الفرنسيين قبل معركة الأهرام، ثم تأمل دعوته الأزهريين إلى المشاركة في القتال تجد أنه لا ينظر إليهم كرجال علم ودين فحسب بل رجال جهاد وقتال ودفاع عن الزمان، فعلمهم في ذلك العصر كان أعم وأعظم من عملهم اليوم.«

وفي إطار نضال السيد عمر مكرم ضد الاستبداد والمظالم، نجد أنه قاد النضال الشعبي ضد مظالم الأمراء المماليك عام1804 م، وكذا ضد مظالم الوالي خورشيد باشا سنة1805 ، ففي يوم 2 مايو سنة ١٨٠٥ م بدأت تلك الثورة، حيث عمت الثورة أنحاء القاهرة وأجتمع العلماء بالأزهر وأضربوا عن إلقاء الدروس وأقفلت دكاكين المدينة وأسواقها، واحتشدت الجماهير في الشوارع والميادين يضجون ويصخبون، وبدأت المفاوضات مع الوالي للرجوع عن تصرفاته الظالمة فيما يخص الضرائب ومعاملة الأهالي، ولكن هذه المفاوضات فشلت، فطالبت الجماهير بخلع الوالي، وقام السيد عمر مكرم وعدد من زعماء الشعب برفع الأمر إلى المحكمة الكبرى وسلم الزعماء صورة من مظالمهم على المحكمة وهي إلا تفرض ضريبة على المدينة إلا إذا أقرها العلماء والأعيان، وأن يجلو الجند عن القاهرة وألا يسمح بدخول أي جندي إلى المدينة حاملا سلاحه.

وفي يوم ١٣ مايو قرر الزعماء في دار الحكمة عزل خورشيد باشا وتعيين محمد علي بدلا منه بعد أن أخذوا عليه شرطًا: «بأن يسير بالعدل ويقيم الأحكام والشرائع، ويقلع عن المظالم وألا يفعل أمرًا إلا بمشورة العلماء وأنه متى خالف الشروط عزلوه.«

وفي يوم 16 مايو 1805 صدرت فتاوى شرعية من المحكمة على صورة سؤال وجوابه بشرعية عزل الوالي خورشيد باشا، وأنتهي الأمر بعزل الوالي خورشيد باشا، ونجاح الثورة الشعبية.

وكان السيد عمر مكرم هو زعيم هذه الحركة الشعبية ومحركها، وفي ذلك يقول الرافعي: «كان للشعب زعماء عديدون يجتمعون ويتشاورون ويشتركون في تدبير الأمور، ولكل منهم نصيبه ومنزلته، ولكن من الإنصاف أن يعرف للسيد عمر مكرم فضله في هذه الحركة فقد كان بلا جدال روحها وعمادها.«

استمرت هذه الثورة المسلحة بقيادة «عمر مكرم» ٤ أشهر، وأعلنت حق الشعب في تقرير مصيره واختيار حكامه، وفق مبادئ أشبه بالدستور تضع العدل والرفق بالرعية في قمة أولوياتها.

وعلى الرغم من المساعدات التي قدمتها الحركة الشعبية بقيادة السيد عمر مكرم، لمحمد علي بدءً بالمناداة به واليًا، ثم التشفع له عند السلطان لإبقائه واليًا على مصر. وبالرغم من الوعود والمنهج الذي اتبعه محمد علي في بداية فترة حكمه مع الزعماء الشعبيين، بوعده بالحكم بالعدل ورضائه بأن تكون لهم سلطة رقابية عليه، إلا أن ذلك لم يدم. حيث وجد محمد علي أنه لن تطلق يده في الحكم، حتى يزيح الزعماء الشعبيين.

تزامن ذلك مع انقسام علماء الأزهر حول مسألة من يتولى الإشراف على أوقاف الأزهر بين مؤيدي الشيخ عبد الله الشرقاوي ومؤيدي الشيخ «محمد الأمير

وفي شهر يونيو من عام1809 ، فرض محمد علي ضرائب جديدة على الشعب،فهاج الناس ولجأوا إلى السيد عمر مكرم الذي وقف إلى جوار الشعب وتوعد بتحريك الشعب إلى ثورة عارمة ونقل الوشاة الأمر إلى محمد علي. واستغل محمد علي محاولة عدد من المشايخ والعلماء للتقرب منه وغيرة بعض الأعيان من منزلة عمر مكرم بين الشعب كالشيخ محمد المهدي والشيخ محمد الدواخلي، فاستمالهم محمد علي بالمال ليوقعا بعمر مكرم. وكان محمد علي قد أعد حسابًا ليرسله إلى الدولة العثمانية يشتمل على أوجه الصرف، ويثبت أنه صرف مبالغ معينة جباها من البلاد بناء علي أوامر قديمة وأراد يبرهن على صدق رسالته، فطلب من زعماء المصريين أن يوقعوا على ذلك الحساب كشهادة منهم على صدق ما جاء به. إلا أن عمر مكرم امتنع عن التوقيع وشكك في محتوياته

فأرسل يستدعي عمر مكرم إلى مقابلته، فامتنع عمر مكرم، قائلاً «إن كان ولا بد، فاجتمع به في بيت الشيخ السادات.» وقد وجد محمد علي في ذلك إهانة له، فجمع جمعًا من العلماء والزعماء، وأعلن خلع عمر مكرم من نقابة الأشراف وتعيين الشيخ السادات، معللاً السبب أنه أدخل في دفتر الأشراف بعض الأقباط واليهود نظير بعض المال، وأنه كان متواطئًا مع المماليك حين هاجموا القاهرة يوم وفاء النيل عام ١٨٠٥، ثم أمر بنفيه من القاهرة إلي دمياط.

وبنفي عمر مكرم اختفت الزعامة الشعبية الحقيقية من الساحة السياسية، وحل محله مجموعة من المشايخ الذين كان محمد علي قادرًا على السيطرة عليهم إما بالمال أو بالاستقطاعات، وهم الذين سماهم الجبرتي» مشايخ الوقت

واستمر "عمر مكرم" في منفاه ما يقرب من ١٠ سنوات، وعندما حضر إلى القاهرة في (١٢ من ربيع الأول ١٢٣٤هـ = ٩ من يناير ١٨١٩م) ابتهج الشعب به ولم ينس زعامته له، وتقاطرت الوفود عليه. أما الرجل فكانت السنون قد نالت منه؛ فآثر الابتعاد عن الحياة العامة، ورغم ذلك كان وجوده مؤرقًا لمحمد علي؛ فعندما انتفض القاهريون في (جمادى الآخرة ١٢٣٧هـ = مارس ١٨٢٢م) ضد الضرائب الباهظة نفاه محمد علي ثانية إلى خارج القاهرة؛ خوفًا من أن تكون روحه الأبية وراء هذه الانتفاضة،

وبعد أن تم النطق بالحكم وذكر الحيثيات انتهت المحاكمة التي لم تتم أصلًا في الحقيقة وإنما حدثت في الخيال

تمت

المحتويات

Contents

محكمة ٣

الدفاع يطلب شهادة الشهود..... ٤

السيولة السياسية في العالم الإسلامي ٦

الاستقلال في المصطلح الإسلامي..... ٧

رحلات ابن بطوطة ووحدة الأمة..... ٨

شهادة الجبرتي..... ٩

الإدعاء يطلب شهادة شهوده..... ١٢

لماذا لم يحكم المصريون مصر كل هذه الفترة ؟ :..... ١٤

تأملات في صراع الدول الكبري في المنطقة وعلاقة مصر بهذا الصراع :..... ١٦

تعاقب القوي العظمي بعد الإمبراطورية المصرية : ١٧

العرب لم يؤسسوا دولة عربية : ١٩

بريطانيا العظمي وفرنسا واتفاقية سايكس بيكو :..... ٢٠

استقلال مصر عن الخلافة ووضعها تحت الحماية البريطانية : ٢١

اختلال ميزان القوي في العالم :..... ٢٢

عدم الانحياز :..... ٢٢

تجربة عودة الحكم للمصريين ٢٤

الإصلاح الزراعي..... ٢٨

اعتراض الإدعاء علي الاستماع لشهادات قادة ثورة يوليو ١٩٥٢ ..... ٣١

الأديب توفيق الحكيم يتكلم عن شخصية الرئيس جمال عبد الناصر : ٤٣

تعقيب الدفاع علي كلام الشهود ٤٨

المحتويات ٥٣